

العدالة في عيون السّجناء: بحث في التمثّلات الاجتماعيّة من داخل السجون التونسية

لا شيء يعوّض سحر الخارجين عن القانون

جان جيني

د. محسن بوعزيزي*

المقدّمة

لا شيء يعوّض سحر الخارجين عن القانون، هكذا يرى جان جيني. وقبله كان نيتشه في "إرادة القوّة" يصنّف الجريمة ضمن الانتفاضات ضدّ النّظام الاجتماعي القائم، بل إنه يرى التّمرد والعصيان ضرورةً، لأنّه يوقظنا من سباتنا. أمّا أندريه جيد فيجعل من قصر العدالة مقصده الأوّل عند كل اكتشاف لمدينة جديدة، ليرى المجتمع على حقيقته. فقصر العدالة، في رأيه، يمثّل المجال الاجتماعي الوحيد الذي يمكنه أن يرى الحشود فيه على طبيعتها ويلتقي بها، ويكتشف فيها ما لا يُمكنه اكتشافه في فضاءات أخرى. إنّه واحد من هذه الفضاءات المأهولة بكل ما في المجتمع من أسرار وتناقضات وسحر وبكل ما فيه من ضجيج وتعقيدات اجتماعية ونفسية. فهو قصر وضع من أجل العدالة، ولكنك قد تلمس من خلاله قصور المجتمع عن تحقيق العدالة، فيعمل على إخفاء وهنه في سجون عادة ما تُوضع في تخوم المدينة أو في أمكنة معزولة عن الحياة المدنية. وقد يكون قصر العدالة هذا، ومن زاوية عمليّة، على الأقل في نظر المحكوم عليهم بالسجن ليس إلّا، حرماناً من الحرّيّة كبيراً، حرماناً من الضوء ومن الشّمس ومن مشهد الشجرة والبحر، ومصنعا للخوف، يُدفن فيه البعض أحياء فيعيشون العدم الثقليل، يكبرون ويشيخون دون أن يعيشوا الزمن، ويصلون

* باحث تونسي

إلى آخر الحياة قبل أوانها جزء خطأ لم يرتكبه في نظرهم، خاصّة إذا حكمت عليهم العدالة بما يزيد عن أعمارهم. هكذا يرون أنفسهم غير مسؤولين عمّا حدث ومع ذلك أغلقت العدالة دون حرّيتهم الأبواب بحكم طائش^(١)، غير منصف. وقد يكون السجّن أفضل مثال تطبيقي لتناول معضلة العلاقة بين العدالة والحرّيّة؛ معضلة لايزال الإنسان يصرّع من أجلها منذ عصور.

هذا ما يسعى هذا البحث أن يتناوله فيطلّ على خريف جوّائيّ، يكاد لا ينتهي، لسجين طويل البال في إنصاته إلى زمن يمضي بلا حركة وبلا متعة بعيدا عن كلّ مشتتات فتنة الحياة وأهمّها الحرّيّة. لقد رُجّ به في فضاء مغلق حصرته فيه العدالة لجرم اقترفه أو اتهم به. فتتقاطع في ثنايا سير السجّاء وهم يحكمون على عدالة حكمت عليهم ويتدربون على تمثّلها، فينتبهون إلى هول الفارق بين زمن قرّرته العدالة وزمن معيش في السجّن.

هي فرصة لتنزل العدالة من عليائها فتنتصت إلى من كانوا لا يتكلّمون بل تتكلّم عنهم المرافعات في أحسن الأحوال أو يصمتون. لذلك تخرج كلماتهم حُمى، متعنّته، بلهجة "بدائيّة" لا قواعد تحكمها سوى العواطف والانفعالات ومنطق سجين يطلّ على العدالة من وراء القضبان، فيحكم على من كانت له السّلطة، باسم القانون، ويتمثّل بطريقته وبحسب مدّة الحكم ومعاناته. وإذا ما كان لهذه الدراسة من بعض الفضل فليس أكثر من فتح منافذ يطلّ منها المجتمع ويتذكّر بعضا ممّا تصمت عليه الأنظمة السياسيّة إخفاءً لإخفاقاتها التنمويّة.

نحن هنا إزاء تمثّل للعقاب من قبل من سلّط عليه هذا العقاب إثر سلوك أعتبر منافيا لما تعاقبت عليه الجماعة من قوانين ومعايير. هذا التمثّل للعقاب نُسجت أغلب عناصره في سياقات اجتماعية وسياسيّة لم يعرف أهلها العدالة بما هي إنصاف، بل إنّ تاريخ الجور في هذه السياقات طويل، والإنصاف فيه يكاد لا يُذكر. ثمّ إنّنا نعلم منذ جون رولز أنّ مفهوم الإنصاف صيغ فقط لمجتمع ديمقراطي يُنظر فيه للمواطنين على أنّهم أحرار ومتساوون وعقلانيون ومتعاونون عبر حياة كاملة ومسار طويل من التعاون المنصف جيلا بعد جيل. أمّا في سياقنا الثقافي العربي فالأمر مختلف كثيرا، إذ العدالة في الغالب تسوغها العقيدة الدينيّة وتكفلها أولي الأمر منهم، ممّا قد يجعلها مرتبطة إمّا بالنصوص الثابتة أو بأفراد لهم سلطة الوجاهة، إلّا من تعلق فيهم بمشروع الدولة العصريّة فجعلها رهانا. وعندها تصبح إدارة العدالة بيد مؤسسات قضائيّة مختصة تحاول أن تستند إلى مبادئ القانون لتستقلّ عن السّلطة السياسيّة، وكذلك إلى ما في المجتمع من قوى خيرة ومنصفة.

ولماذا نهتمّ بالعدالة، الجزائيّة بالخصوص، في عيون السجّاء؟ لأنّ ما قد يكشف عنه عالم السجّن قد لا نراه في هيئة المحكمة لحظة التقاضي، ولأنّ صوت السجّين قد ينبئنا عن قصور المجتمع في إدماج أفراده مادامت الهوية الانحرافيّة ليست متأصلة فيه، بل إنّ هذا المجتمع هو الذي يحدّد الهوية الانحرافيّة أو الهوية السويّة، على الأقل كما بدا الأمر في البرادغيم الدوركهايمي. فما قد يعتبر جُرّما في مجتمع ما،

ضمن هذا البرادبغم، قد لا يعدّ كذلك في مجتمع آخر.

وسرى كيف يحملنا السّجين وهو يتمثّل هذه العدالة الجزائية، ينشدها ويتوسّلها حيناً، ويجادلها ويناورها حيناً آخر، كيف يحملنا دون أن يدري بلغته البسيطة إلى الإشكاليات الفكرية والفلسفية الكبرى المألوفة حول العدالة، من قبيل العدالة والإنصاف، وعلى غرار المساواة أمام القانون والأ مساواة الاجتماعية وحول المساواة في الفرص والمساواة في توزيع الثروة. وسيجرنا أيضاً إلى التفكير في ربط ممكن بين عدالة جزائية وعدالة اجتماعية. وسيدعونا وهو يخرج أوجاعه إلى التفكير في علاقة التلازم بين الأ مساواة والإقصاء. الإقصاء شكل أقصى من الأ مساواة غالباً ما يسدّ منافذ الحياة الاجتماعية العادية ليرمي بالمقصى في غياهب السّجون.

إننا لا زلنا لا نعرف الكثير عن الجريمة والمجرم. فالأنا الجماعية "بمعاييرها المقدّسة" تضخّمت لدينا بحكم جهلنا بالإنسان وتعقيداته ووعيه العميق (الأوعي) حتّى لم نعد نرى الصواب إلّا في ما توافق مع هذه المعايير، مع أنّ المشكل قد يكمن في تصوّرنا عينه للمجرم. فقد يكون بسلوكة الإجرامي متمرداً، ثائراً، على قضائنا وعدالتنا وعلى نظام اجتماعي بأكمله. مجتمعاتنا تسحق المجرم، الذي خالف القانون، دون معرفته وربطه بطروفه وأوضاعه التي نحن صانعوها. ولو عرفنا حكم المجرم علينا ورأيه في نظامنا الاجتماعي والقضائي لرأينا فيه معياراً نحتاجه لقياس درجة انحرافنا، لأنّه يوقظنا من سباتنا وينبّهنا إلى أخطائنا. وأليس المجرم فرداً جازف بحياته من أجل هدف ما، أيّاً كان هذا الهدف؟ وأليس السّجين، وخاصّة السّجينة، إنساناً يحقّ له هو أيضاً أن يتصالح مع مجتمعه بدل سحقه وإقصائه؟

هذا ما يطمح إليه هذا البحث الذي يعطي الفرصة للسّجين ليتكلّم ويصرخ ويخرج وعيه ولاوعيه. وإذا ما تمكّن من تحقيق بعض الفائدة فليس أكثر من التنبيه إلى أهميّة المقاربة السوسيولوجية للعدالة، وإخراج أصوات المسجونين حولها، بصرف النظر عن مقدار صحتها أو خطئها، لتعلو فوق أسوار السّجن فترى النور. أريد لأصوات المبحوثين من المساجين أن تخرج أوجاعها واختناقاتها وأن تبوح بسرّها. (٢) وفي ذلك مزيتان على الأقل: تذكّر أصوات مغيّبة ومسكوت عنها ومغلوّبة على أمرها حول ما يختصّ بها، من جهة، وإبراز ما قد يبدو في الحسّ المشترك من معاني عفوية قابلة للتنظيم لأنّ السّجاء قد يكشفون بعمقهم الاجتماعي عن نوع من النسقية الثقافية لما يعتبر لديهم عدالة.

١) البناء النظري والمنهجي:

أ) الإشكالية:

السّجن والعدالة وتمثّلاتها لدى من يرون أنفسهم محرومين منها إشكالية تفتتح عالمًا مُحرّمًا، مُغلّقًا، يصعب إخضاعه للتحليل في العادة، على الأقل في السياق السياسي والإداري التونسي قبل "ثورة" (٣) الرابع عشر

من جانفي ٢٠١١. يتعلّق الأمر بفضاء سجنّي ندخله باحثين عن رؤية ما مخصوصة للعدالة يتمثلها "الناس العاديون" من السجّاء بمعرفتهم العملية، وأبنيها تدريجيا استنادا إلى مقابلات معمّقة شاءت الصدفة أن تُجرى داخل سجنين؛ الأوّل للرّجال: السجن المدني بالمرناقية(٤) والثاني للنساء: السجن المدني بمثونة(٥).

فالسجّاء هم أحوجّ الناس إلى "العدالة كإنصاف"(٦) وأكثرهم إدراكا لأهميتها، خاصة أولئك الذين يشكون نقصها ويعتبرون أنفسهم ضحاياها لأنّها، وفي أحسن أحوالها، تطبّق القانون في حرفيته دون أن تبلغ درجة الإنصاف بما فيه من تأويل وتلطيف للعدالة القانونيّة بحسب وضعية المتهم وظروفه. فالإنصاف ما بقي من العدالة خارج إجابات القانون يدرس القضايا حالة بحالة. أمّا السائد في محاكمنا فعدالة قانونية مترجمة من قبل القضاة والمحامين عبر لوائح الاتهام والمرافعات والكلمات الصّعبة، وكذلك عبر "الرّوبة السوداء" و"الرّوبة الحمراء" اللّتين تثيران الرّهبة في نفوس المتهمين. وقد تكون هذه العدالة الحرقيّة مدخلا للحييف ما دامت غير معنيّة كثيرا بأنسنة القانون.

السّجين الموصوم (Stigmatisé) الذي نقول عنه أنّه "خرّيج سجون" أو "مجرم خطر" يُنتج تمثّلا إشكاليا للعدالة، فهي الفضيلة الأولى، وقيمة كبرى، مقدّسة، إلهيّة، ولكنّه، وبشكل مفارق، يعرفها بضدّها ويقايضها ويستفيد من "أخطائها" ويبحث عن المسالك التي تتيح له ممانعتها هروبا من العقاب. وأحيانا يعبر عنها بالصّمت بعد أن صار جسده محلّ عقاب وحُجبت عنه الشّمس وأوصدت دون حرّيته الأبواب. وإن نطق بها كان نطقه نغيا لوجودها: "ليست هناك عدالة"، "لولا العدالة لما كنت في السّجن" "العدالة في السماء"، "العدالة مالّ ورجال"، "العدالة طلبت منّي كثيرا"، "دون المال والرّجال تصبح العدالة ظلّما"، "لا وجود لعدالة إطلاقا، ليس للعدالة إحساس"، "العدالة اعتبرت الإنسان مجرما خطرا". هكذا يعبر عنها من هم في أشدّ الحاجة إليها، فيعرفها السّجين بضدّها ليراهما في اللّاعدالة، في الظلم وعدم الإنصاف ما دامت لا تراعي "ظروف العدالة". إنّها تُوقّع به الأمل باسم استردادها للقانون دون حسّ فتقصيه من المدينة لانعدام الأهليّة، وأحيانا من الحياة(٧). هذا الوصم يصنع المجرم وينتج ردود فعل عكسيّة رافضة للعدالة، ناقمة عليها. وترتدّ النقمة أحيانا على صاحبها فيعود على جسده جرحا ووشما وتشويها بطرق شتى.

هذه هي إشكالية هذا البحث التي تتعلّق بمفارقة قائمة على تمازج القيمة (ambivalence) في العلاقة بالعدالة، فهي منشودة ومدانة، لا غنى عنها ولكنّها في نفس الوقت عرضة للمناورة والمقايسة وحتى النفي ما لم يربح المتهم الدعوى، فدون ذلك الظلم: السّجين الموقوف(٨) لا يطمئنّ إلى العدالة فينازعها نزاعا انفعاليا، ولكنّه لا يستطيع الصّبر عليها أو يعيش بدونها.

ما كُتب عن العدالة، على الأقلّ في حدود معرفة الباحث، مقاربات تنظر إليها من الأعلى دون أن تعود إلى الأرض، أي إلى تربتها الخصبة التي تبرز الجدال حولها، وتعطي شرعية التعاقد على مبادئها. وترتبة العدالة هم المحرومون منها الذين فقدوا حرّيتهم بالزّجّ بهم في فضاء مغلق عدلا أو ظلما. هؤلاء

المعنيون بالعدالة كممثل الفقراء والمهمشين، وبشكل مفارق، هم آخر من يتكلم عنها بل يُتكلّم عنهم ومن خلالهم رغم أنهم أحوج الناس إليها وأعرفهم بها. ولو زرنا معارفهم العملية لها في معيشتهم ومعاشهم لوجدنا عدالتهم تقوم على تصوّرات مختلفة لما قد تراه النخبة عدالة لأنها ترتبط ببنى الواقع ومعطياته المتغيّرة. وهذه معضلة أخرى ناتجة عن الأولى. فالنظرة الفوقية للعدالة لا تستطيع أن ترى بعدها المتغيّر والمتعدّد بحسب السياقات والطبقات والثقافات. وهذا ما يمتدّ إليه الطموح في هذا البحث الذي يسعى إلى مقارنة العدالة مقارنة سوسولوجية تراود تمثّلات المساجين لها داخل الفضاء السّجني: كيف يتمثّل السجناء مفهوم العدالة؟ وما الفراغات التي تركتها العدالة فتفسح المجال لمناورتها؟

ومن الفرضيات الممكنة في هذه الدراسة أن معايير العدل في تمثّلات السجناء لا تقف فحسب عند المساواة أمام القوانين المدنية بل تبدو أكثر تعقيدا وتطلّبا ما دامت تُقحم مراعاة الظروف والسياقات وحتى الإحساس وقيمة الرّحمة ضمن شروط ما يمكن أن يُعتبر عدلا. فكلّما نزلنا في السّلمية الاجتماعية تكون معايير العدالة أقلّ تجريدا وأقرب إلى معطيات الواقع الاجتماعي وأشدّ التصاقا بحالات النزاع التي يفرزها الفعل اليومي وما فيه من معاناة، ثمّ إنّها عدالة تبدو متدرّجة في مدى عدالتها بحسب الفئات والطبقات الاجتماعية.

يتعلّق الأمر، إذن، ببحث في سوسولوجيا العدالة. وهذه زاوية نظر بدت لنا قليلة في الأعمال الكلاسيكية التي اهتمت بهذا المفهوم، والغالب عليها مقاربات سادت فيها الفلسفة الأخلاقية والنظرية السياسية التي لا تطلّ على الاجتماعي بمتغيّراته إلا على سبيل المساندة وتقوية الحجّة الفلسفية أو السياسيّة. العدالة مفهوم يُبنى اجتماعيا وإنثروبولوجيا مثلما يُصاغ فلسفيا. فهو اجس عالم الاجتماع تتعلّق أكثر بالمنطق الاجتماعي للعدالة وما قد يحصل في النظرة إليها من تناقض واختلاف وتنضيد بعيدا عن "الينبغيات" الدينية - الأخلاقية والفلسفية والسياسية.

ب) المقاربة النظرية:

يستفيد هذا البحث من المقاربة الإثنوميتودولوجية كما صاغها هارولد غارفينكل (Harold Garfinkel) أثناء عمل حلّ فيه ما قام بتسجيله خفيّةً من مداولات كتّبة المحاكم. فتبيّن له بعد تحليل التسجيلات أنّ هؤلاء الكتبة يكشفون عن كفاءة قضائية بلا تكوين قضائيّ مخصوص. وكان سؤال البداية: كيف تأتيهم الخبرة دون أن يكونوا خبراء في القضاء ومن أين لهم هذه القدرة القضائية على بلوغ حكم قضائيّ مختصّ دونما أيّة معرفية تقنية به؟ إنّهم يعيشون في مجتمع له أحكامه على الأشياء، ويستعملون إجراءات ويكشفون عن منطق ينع من الحسّ المشترك لإنجاز مهامهم. يقول غارفينكل: "إنّني إزاء هيئة تصوغ منهجيتها...هكذا كانت كلمة إثنوميتودولوجيا. وتعني "إتنو"، ببساطة، ما يمكن أن يتمتّع به فرد ما من معرفة عملية تنشأ من الحسّ المشترك. هذا كلّ ما في الأمر" (٩). ولا يتعلّق الأمر فيها بعرض

على العرض، كما ينقدها بيير بورديو؛ عرض الباحث على عرض المبحوث (السجين في بحثنا هذا)، بل تحاول بلوغ المعرفة التي ينتجها الفاعلون حول عالمهم، فتمسك بالقواعد التي تنتج عنهم وتوجه حكمهم(١٠). ويندرج هذا التوجه ضمن أحد التقاليد المعرفية الأمريكية التي تدرس عالم الحس المشترك بما هو عالم إشكالي، وهو تقليد لا يبتعد كثيرا عن الفينومينولوجيا خاصة مع هوسرل وألفريد شوتز وما فيها من حرص على بلوغ المعنى مما قد يبدو عديم المعنى، فتنوَّسله من التجلي الظاهر.

السجين أيضا ليس "غيبًا ثقافيا" بلغة غر芬ينكل بل له تصوّراته وتأويلاته للعالم، بيد أنني أميل إلى مفهوم التمثيل الاجتماعي عوضا عما يسميه صاحب الإتنوميتودولوجيا بالمعرفة العملية أو "التفكير السوسولوجي التطبيقي". ويحيل التمثيل، عندي، إلى جملة الصور والأفكار والقيم والقواعد التي يحملها الفاعل عن حياته وما فيها من معيش.

ج) التقنية المنهجية:

ويستند البحث إلى تقنية المقابلة المعمّقة التي اقترحها بيير بورديو في مؤلف جماعي: "بؤس العالم" الذي أشرف عليه بمساعدة ثلاثة وعشرين باحثا. والمقابلة المعمّقة تسعى إلى إقامة علاقة اجتماعية مع المبحوث(١١)، وتحدّر من أن تمارس عنفا رمزيا عليه بلغة صعبة غالبا ما تؤثر في الإجابة وتوجهها صوب الفكرة التي قد ينتظرها الباحث. ومن أخطاء المقابلة والتي قد تنتج عنفا رمزيا توجه إلى السجين بأسئلة معقلنة في صيغتها، فنسأله عن معنى العدالة والعدل والإنصاف، كأن نقول مثلا ما هي العدالة؟ أو ترتب لي أولويات العدالة؟ أو ما الذي تراه أنت عدلا؟ لذلك راهنتُ على صناعة عالم الاجتماع وعينه السوسولوجية التي تستكشف وتراقب على عين المكان، ومن داخل الفضاء السجني، حتى تتطوّر المقابلة من الداخل. وهكذا بدأتُ بمقابلاتٍ أولى استكشافية ومتنوعة في متغيّراتها حتى أقترب من لغة السّجن والسّجين وما فيها من كلمات أيقونية مثلت عندي محامل ساعدت على تطوير أسئلة المقابلة. وتبدأ المقابلة بمدخل اجتماعي يتحدّث فيه السّجين عن نفسه منذ أن كان في المهده حتى دخوله السّجن. وضمن هذا المدخل يتأنسن الحوار ويتحوّل إلى علاقة اجتماعية تقوم على التبادل، فيتحدّث السّجين عن أسرته ومحيطه الاجتماعي وظروفه الاقتصادية. ومنها نتحوّل إلى القضية بتفاصيلها ومراحل التقاضي التي مرّ بها، حينها يجد نفسه تلقائيا يتمثّل العدالة ويحكم لها أو عليها، ليتحوّل في الأخير إلى حياته داخل السّجن وما فيها من معاناة كان سببها حكم غير منصف في الغالب من وجهة نظره.

ثمّ لماذا المقابلة المعمّقة؟ لأنّي أريد أن أعطي فرصة للسّجين ليقول، وليتكلّم، وليحكّم على العدل الذي حكم عليه، وليخرّج ما عنده عن العدالة، لها أو عليها، بلغته الخاصّة، الخالية من التجريد ومن التعالي.

(د) الدراسة الميدانية:

أكره السجن والسجانين مثلما كان كلود ليفي ستروس يكره السفر والمسافرين(١٢). ومع ذلك شاءت الظروف أن أدخله باحثاً، بعد ترخيص من وزارة العدل التونسية. دخلته من باب أسود كبير ينتابني شعور الفاتح الخائف؛ فاتح ما دمتم أول من يطأ أرض "سجن المرناقية" بضاحية تونس باحثاً، كما علمت من إدارة السجن، وخائف من عالم طالما تخيلت قسوته وتصورت عنفه. هنا السجانون، بعضهم على الأقل، يتناولون أدوية مهدئة لهول ما رأوه وعاشوه من فسوة الحياة يقطع فيه الزوج أوصال زوجته، ويقتل الطفل الصغير بوحشية بعد اغتصابه، وتقطع المرأة رأس طليقها وتقيم فوقه احتفالاً مع عشيقها. لذلك فهم يحالون باكراً على التقاعد (المعاش). ولقد وجدتُ بدوري صعوبة حقيقية خلال اللحظات الأولى من دخول هذا العالم السجني؛ صعوبة في الصبر على تحمل فضائه المغلق، المراقب، والذي يحتاج إلى الكثير من الصراوة. وتتضاعف هذه الصعوبة لما أجلس لساعات أحاور سجيناً حُكِمَ عليه بالإعدام وهو واثق من براءته فلا ينقطع عنه البكاء طيلة مدة المقابلة، وليس بوسعي أن أفيد بشيء. وكِدْتُ أن أعدل في البداية عن متابعة هذا العمل ضجراً من تلك الأبواب الحديدية دائمة الإغلاق ومن تلك الأحذية الغليظة وسلسلة المفاتيح الثقيلة. غير أنَّ صخب البحث عن معنى ما ينتج من العلاقة بين العدالة والسجن أعطاني فرصة الحفر في منجم من المعاني الشاردة في غير مواضعها المألوفة. ينضاف إلى هذا الدافع تحفيز إدارة السجن على المواصلَة إذ رأوا في هذا فائدة للسجين ليتكلم، وفتحاً لحقل جديد غير مسبوق بالنسبة لهم.

وتُجرى هذه الدراسة داخل سجنين: واحد للرجال (المرناقية) والثاني للنساء (منوبة)، وامتدت من بداية شهر حزيران/جوان من سنة اثنتي عشر وألفين إلى بداية أيلول/سبتمبر من نفس السنة وفي ظروف تساعد، إلى حد ما، على بناء رؤية السجين للعدالة عبر المقابلة، ولي في كل سجن مكتب وضع على ذمتي طيلة مدة الدراسة. غير أن حركتي كانت مقيدة داخله فلا أستطيع أن أعين الداخل بحرية لألاحظ كل ما يحدث في الفضاء السجني إلا مرة واحدة أمكن لي فيها أن ألاحظ مورفولوجية السجن من الداخل وأن أنتقي بالسجناء في أجنحتهم. وتمتد المقابلات، نظرياً، حتى تصبح الحالات ومعطياتها متشابهة تكرر بعضها البعض. وقد بلغ عددها ستاً وأربعين مقابلة تم الاكتفاء بها لما تشبع النسق وصارت متماثلة في إجابات مبحثها(١٣). تنضاف إليها مقابلات محدودة أجريتها بحسب الحاجة مع قضاة كان اللجوء إليهم ضرورياً للتحقق من بعض المعطيات القانونية والفنية، ومما بدا غير متوقع من معلومات ظهرت في سرديات المساجين حين محاورتهم.

وقد يكون من المجدي، على سبيل المقارنة، قراءة ما يدور بخلد من هم خارج السجن من الفقراء حول العدالة كماشحي الأحذية، هؤلاء الذين شاءت ظروفهم أن يلتقطوا معاشهم من قارعة الطريق ويسألوا رزقهم من أقدام غيرهم ورؤوسهم مُنحنية إلى الأرض. ولقد اتجهت النية إلى ذلك في البداية غير أن ما توفر لنا، صدفةً، من فرصة بحثية مع المساجين، ذكورا وإناثاً، وحديثي العهد بالسجن

(بالإضافة إلى قدمائه) ومن داخله بدا لي موفيا بالحاجة المنهجية ومعوضا لمن هم خارج الفضاء السجني ما داموا "مستجدين" بلغة أهله. ويتعلّق الأمر في دراستنا الميدانية بسجّاء الحق العام دون سجّاء الرأي الذين حرّرتهم « الثورة ». وعند هؤلاء قد يكون السّجن "كثافة" يتعلّمون منه كيف يكونوا أكثر تعلّقا بحريّتهم وحرّيّة غيرهم. أمّا سجّاء الحق العام فيبدو الأمر معهم أكثر تعقيدا وإثارة. ولما كانت السوسيولوجيا علاقات ومتغيّرات، فسيكون من الضروري محاولة الإمساك بتمثلات أصناف مختلفة من مساجين الحق العام لما يروونه عدالة؛ مبتدئ وموقوف وعائد و"موزّر" (١٤) وسجين بالصدفة و"ببوشة" (١٥). وهما أنّ الأمر يتعلّق برابط ممكن بين الحرمان والعدالة فسيتمتد الاهتمام بما هو عدل في عيون النساء السجينات بحثا عن فروق ممكنة بين المذكّر والمؤنّث.

والفضاء السجني ليس متماثلا بل هو مختلف، لذلك يُراعي الباحث في بناء صورة العدالة كما يعبر عنها السّجين متغيّرات عدّة أولها الحالة المدنية والانتماء الاجتماعي: متزوج أو أعزب، عدد الأبناء إن كان لديه أبناء، غني أم فقير، أنثى أو ذكر، الجغرافيا الاجتماعية. ثانيها متغيّر العمر: شاب أو كهل أو شيخ. وثالثها متغيّر التعلّم. ويعتمد البحث متغيّرا رابعا يميّز في تمثّل العدالة بين السجين الموقوف والسجين المحكوم: الموقوف تكون علاقته بالعدالة علاقة شدّ ومناورة. فهو حذر، مراوغ، كثير الصّمت. أمّا المحكوم فتتبدّل علاقته بالقضية، ويمكنه الاعتراف بما اقترف من جرم بعد أن "صفى" بلغة السّجن وصار الحكم باتا. وآخر متغيّر نعتمده يميّز بين العائد والمبتدئ: العائد اكتسب مهارة التعلّم من الأخطاء لمواجهة القانون، أمّا المبتدئ فوجلّ، باهت، يعطيك الانطباع بقرب انهياره، فما زال لا يعرف عن العدالة الشيء الكثير. والمعايينة الأولى أنّ السّجين لدينا عادة شابّ في مقتبل العمر بين الرابعة والعشرين والخامسة والثلاثين، فيتعرض لفقدان حرّيته في اللّحظة التي يكون في أشدّ الحاجة إليها. ومعلوم أنّ السّجن في تونس يفتح للشباب البالغ من العمر ثمانية عشر سنة واقترف جرما.

ولا نكتفي بمقابلة واحدة مع بعض السجّاء بل قد تمتدّ الواحدة منها أكثر من ثلاث أو أربع مرّات حسب وضعيّة السّجين وقدرته على الإفصاح عن نفسه ووصف ما حوله وما شاهده من حالات وما مرّت به من تجارب طيلة عقدين من الرّمن على سبيل المثال.

(د) العدالة: مفاهيم ومقاربات:

للعدالة معنيان في حدود هذا البحث: معنى قضائيّ، جزائيّ، يشير إلى جملة المؤسّسات التي تُعنى بفضّ النزاع بين المواطنين عبر "المراقبة والمعاقبة" طبقا للقانون، ومعنى اجتماعي، قيمي، يشير إلى المبادئ العامّة التي تتشّد المساواة الاجتماعية. وسنرى كيف أنّ السّجين التونسي يربط بطريقة عفويّة بين العدالتين ويوحى بأنّ الجزائريّ في العدالة حتى يكون منصفًا يحتاج إلى الاجتماعي ودون ذلك الجور.

وضمن هذا المعنى الثاني كانت العدالة موضوع تفكير في كل الفلسفات الكبرى منذ أفلاطون وأرسطو، مروراً بقرن الأنوار الذي شهد محاولة لعقلنة سؤال العدالة في تعاليفها بالحرية، كما فعل هوبس مؤسس الحدأة حين بحث في ضمان حق الأفراد عند تعاقدهم على قوانين تميز العدل من ضده، ودون ذلك حرب الكل ضد الكل (١٦)، وكذلك تبعه جان (jean) جاك روسو لما سأل عن كيفية تنظيم جماعة ما حول عقد اجتماعي يحكمه القانون والإرادة العامة دون إرادة الأفراد أو الأسر (١٧)، وصولاً إلى ماركس الذي رأى في غط الإنتاج الرأسمالي نفيًا للعدالة، حتى وإن لم يبلور نظرية قائمة لهذه الأخيرة.

وهنا صراع بين مدرستين منذ منتصف القرن التاسع عشر: مدرسة ماركسية ترى العدالة في محو اللامساواة والفروق الطبقيّة التي يفرزها غط الإنتاج الرأسمالي لما يحدث تباعداً بين مستوى الأجور وبين تراكم رأس المال الاقتصادي. ومدرسة ثانية، خاصة مع جون لوك وأليكسيس دي توكفيل تبدو على طرفي نقيض من الأولى، إذ تتجاوز أسطورة التوزيع العادل للخيرات كما تظهر في المقولة الماركسية: "من كل حسب حاجاته إلى كل حسب قدراته" (١٨) تتجاوزها بحرية اقتصادية تكافئ العامل بما يستحقه الجهد (١٩). هذه الأطروحة مثلت العمق النظري للبرالية الاقتصادية ساهم في تطويرها رولز الذي صاغ نظرية في العدالة تبدو ترجمة فلسفية للأيدولوجيا الليبرالية التي يعيها المجتمع الأمريكي اليوم (٢٠). فلقد رأى العدالة حكراً على مجتمع ديمقراطي، ليبرالي، يقبل "مبدأ الاختلاف" وتُمنح فيه الأولوية لضعاف الحال، لما يُنظّم التفاوت بكيفية تعطي للأقل حظاً أوفر الحظوظ، وتضمن تساوي الفرص بين الأفراد (٢١). وفي هذا، على الأقلّ تجاوز للنظرية النفعيّة التي تربط العدالة بالمنفعة: فالفعل العادل، من وجهة نظر نفعيّة، هو ذلك الذي يضمن أقصى سعادة ممكنة لأكثر عدد من الناس (٢٢)، غير أنّها لا توضح ما إذا كانت هذه المساواة تنسحب على المنافع والخيارات أم على الأفراد أنفسهم. رولز، خلافاً لهذا، يعطي الأولوية للحرية على كل القيم الأخرى الأخلاقية والسياسية، ويصوغ أطروحة تسبق العدل على الخير، عكس النظرية النفعيّة التي تجعل الخير معياراً للعدل، بما في ذلك من تغليب للمصالح الاجتماعية على حساب الحريّات الأساسية (٢٣). ولكن أليست مقولة التساوي في الفرص التي ينشدها رولز مجرد وهم مضلل مادامت شروط الوجود الاجتماعي متفاوتة ومادامت الفرص عينها تخلقها الظروف الاجتماعية ويختلف توزيعها باختلاف الانتماءات الطبقيّة؟ وهل يمكن أن يكون الناس متساوين أمام القانون ومتفاوتين في الواقع؟ أليس من المفارقة الحديث عن مساواة في الفرص في سياق من التفاوت الاجتماعي؟ لا حرية حقيقية ولا عدالة حقيقية، يقول كوندورسي، إن لم تكن هناك مساواة واقعيّة (٢٤).

هنا بالذات، وبعيدا عن نظرية رولز التي لا تنسحب إلا على مواطنين يعيرون في مناخ ديمقراطي، تبدو المقاربات الإنثروبولوجية والسوسيولوجية مغرية ومفيدة من جهة قدرتها على تنسيب مفهوم العدالة وكشف ما فيه من تراتب لما تربطه بأوضاعه وسياقاته وموازن القوى التي تحكمه، يضاف إليها

خصوصيات ثقافية واجتماعية معدّلة له. فالمجتمعات الطائفية، مثلا، لا تستحضر فكرة المساواة في تمثّلها للشريعة الاجتماعية كمثّل المجتمعات شديدة التفاوت في التركيبة الطبقيّة (٢٥) التي تضمّ فيها مظاهر العدالة أو تغيب كلّما نزلنا في السلمية الاجتماعية. تلك هي مهمة السوسولوجي حين يترك جانبا مُثّل الفيلسوف للعدالة ليميّز منطقتها الاجتماعي ويكشف تناقضاتها الممكنة في علاقتها بواقع معقد ومتغيّر. يفصح بير بورديو، مثلا، ما يعتبره مغالطة أو مخالفة "تساوي الفرص" ما دامت تُحمّل ضحايا العدالة مسؤولية فقدانهم لها، في حين أنّ التفاوت تحكمه محدّدات اجتماعية تعوز من هم في أدنى التراتب الاجتماعي: المدرسة، مثلا، تعيد إنتاج التمايز الاجتماعي والألساواة في الفرص بين التلاميذ والطلبة، فلا ينجح فيها إلا من كان يتمتّع برأسمال ثقافي يوفّره له محيطه الأسري والاجتماعي. فالطلبة متساوون شكلا ومتفاوتون أصلا لأنّ الثقافة موزّعة تراتبيا بين الطبقات. ومع ذلك تعيش الطبقة السّعيية هذا التفاوت في توزيع الثّقافة باعتباره قدرا محتوما. وكلّ جهد ينزع إلى تقليص التّفاوت بتمكين أبناء الطبقات الدّنيا من تجاوز ضعفهم يمكن أن يعتبر تقدّما باتّجاه الإنصاف (٢٦).

وللعدالة "ظروفها" كما يقول ديفيد هيوم، ودونها تصبح وهما، أو تنقلب إلى ضدّها. هيوم في رؤيته للعدالة يقترب من الواقع المعيش ومن الملاحظة، إذ يطمح إلى دراسة الإنسان كما هو، لا كما ينبغي أن يكون، أو كما ترسمه لنا أحكامنا المعيارية. ومن هذه الملاحظة وهذا الواقع تظهر الحاجة إلى وضع قواعد للعدالة تنشئها ظروف معيّنّة: الإنسان له قدرة على العطاء، ولكنّه عطاء ينحصر في أقاربه. إنّه من جهة متحيّز بطبيعته، ومن جهة ثانية، قليل الإمكانيات. ممّا يدفع باتجاه وضع قواعد للملكية (٢٧). فالذات عند هيوم مشروطة، إذن، تماما بالتجربة كما تقتضي النظرة السوسولوجية عندما وصفها بحزمة أو مجموعة من المدركات المختلفة التي تأتي تباعا بسرعة خارقة في شكل تيّار أو حركة دائمين.

العدالة في المطلق قيمة متعالية لا مكان لها في لغة علم الاجتماع الذي يربطها بظروف إنتاجها لمّا يضع هذا السؤال وما يتفرّع عنه من أسئلة: عدالة من هي التي تسود؟ ما هي القوى التي تُسندها؟ ومن المستفيد منها؟ ومن الخاسر؟ وما هي السياقات التي أنتجت مبادئ العدالة؟ العدالة كإنصاف، مثلا، مفهوم صيغ لمجتمع ديمقراطي. فعندما: "ننظر إلى المجتمع الديمقراطي نظرةً تعتبره نظاما منصفًا من التعاون الاجتماعي بين مواطنين معتبرين أحرارا ومتساوين، نسأل، ما هي المبادئ التي تلائمّه أكثر من سواها؟". ثمّ إنّ العدالة كإنصاف هي "شكل من أشكال الليبرالية السياسية" (٢٨) التي قد توفّرها أجندة سياسية أمريكية، وبكّل الأحوال ليست عربيّة، لأنّ السّياق العربي، وبفعل وطأة الديني عليه وتغلغله في الثقافة وفي الحياة العامّة أحيانا، زيادة على ضيق الفضاء العام فيه قد يعسر عليه، بسرعة، هضم قيم الليبرالية، تلك التي لا تسعى إلى فرض نغمة وحيد للحياة بل يُترك المواطنين أحرارا في اختيار القيم التي تُرضيهم، ومنها العدالة التي لا يمكن إلا أن تكون إلهيّة من وجهة نظر دينية. فالعادل هو اللّهُ وحده دون سواه.

(٢) عدالة القوّة: السّجين يتمثّل العدالة

العدالة مساواة في القوّة. هكذا رأها نيتشه، ودون ذلك الجور: "تريد الحرّيّة لما تعوزنا القوّة، وحين مُلكها نروم التّفوّق، وعندما نعجز عنها تصبح العدالة مطلباً على معنى المساواة في القوّة" (٢٩). وحسب هذه النظرة ما كان لسقراط أن يُعدّم لو توفّرت لديه عناصر القوّة لمجابهة المحكمة التي اتهمته بإفساد الشّباب وإدخال آلهة جديدة إلى المدينة. لقد أضعه، كما بيّن في دفاعه عن نفسه، سُموّه عن طلب إخلاء سبيله بعبارات صاغرة، متوسّلة، ترضاهها محكمة أثينا وبأباها. فلا شيء أجدر من أن يكون المرء حراً: "أفضّل الموت على أن أستجدي عفواً من أجل حياة ذليلة...ولكن ليس هذا الأكثر عسراً بل الأصعب أن تُفَلت من خطر محاكمة مأكرة من خطر داهم سرعان ما يدخل حكمها الجائر حيّز التنفيذ... إنّي أرحل الآن مذنباً في نظركم محكوماً عليّ بالموت ويرحلون، هم، (خصومه من الحكّام) بعد أن تُدينهم الحقيقة بعدم النّزاهة والجور (٣٠). هكذا يكشف سقراط بلا هوادة وهَمّ الخطاب الإغرائي حين يُداهن العواطف على حساب الحقيقة، ويظلّ بذلك وفياً لذاته ولمبادئه حدّ الموت، ودون ذلك يصبح هو الآخر مضللاً إزاء نفسه وإزاء أهل المدينة. فيطعن في المحكمة الشّعبيّة ويدعو إلى محكمة الحقيقة والعدل. وهل كان لسقراط أن يلقي ذلك المصير لو لم يكن ينحدر من "الدهماء"، إضافة إلى قبح منظره كما يقول عنه نيتشه. فذاك في حدّ ذاته معياراً للرّفص عند الإغريق إذ القبح علامة هجانة عندهم (٣١).

العدالة مع الضّعف ضرب من الجور. هكذا كانت وبصورة لافتة في تمثّلات جلّ المساجين الذين حاورتهم، لا تتوفّر إلّا متى توفّرت عناصر القوّة ومنها المال والرّجال ومختلف مظاهر السّلطة، ودونها السّجن يوضع فيه الفرد ويُسّى حتّى من أقرب النّاس إليه. حتّى أنّه، وفي لحظة من اليأس ومن المغالاة يخلط السّجين بينها وبين القوّة رغم أنّها في الأصل تطبيق للقانون. ومما أنّها عدالة غير عادلة فعليه مناورتها والتوسّل بشتّى ضروب التّحايل عليها. إنّه ينظر حوله فلا يرى إلّا الفقراء والمقصيين والمهمّشين يقاسمونه ظلمة السّجن وضيّقه. أمّا الغنيّ، صاحب الجاه، فلا يطول مُكوّنه بينهم بل يغادره فور وصوله أو بعد ذلك بقليل. وقد لا يدخله بالمزّة، رغم إدانته الواضحة، وبمجرّد إشارة من شرطيّ يُعدّ بما تمّ الاتفاق عليه خفية أو بمجرّد مكاملة هاتفيّة غامضة. لكنّنا بالعدالة ظلم متقاسم بالتناصف بين الفقراء: "بيت عنكبوت لا ينجو من شراكها إلّا الدّباب الكبير، أمّا صغير الحجم فيعلق بها" (٣٢). بهذه الاستعارة الشّهيرة وضع بلزاك العدالة الفرنسيّة في الميزان حين دافع بأسلوبه الأدبي المبدع عن شخص من العامّة حُكم عليه بالإعدام جرّاء تهمة بقتل زوجته وعشيقيها الخادم (٣٣).

تتحوّل قوّة العدالة في المجتمعات الاستبدادية إلى عدالة القوّة كما هو شأن جلّ الأنظمة العربية التي لم تعرف بعدُ دينامية "الثورة". فالدولة الاستبدادية عنفها غير شرعيّ لأنّها قوّة بلا عدالة، ولأنّها لم تجعل من العدالة قوّة أساسها القانون والمؤسّسات. ومن هنا يأتي الطغيان ويتنامى الظلم. العدالة والقوّة معضلة يجب عنها بلاز باسكال: "العدالة بلا قوّة عاجزة، والقوّة بلا عدالة طغيان. العدالة دون القوّة

نفي لها... والقوة دون العدالة متهمة. لذلك يفترض المصالحة بينهما، بأن نجعل ممّا هو عدل قوة وممّا هو قوة عدلاً" (٣٤). وخلافاً لباسكال، يرى ألان (Alain) غُربةً بين المفهومين، إذ ينتمي إلى حقول مختلفة إن لم تكن متضادّة. وسيكون من السّذاجة الحديث عن ظلم الذئب للخروف أو الاحتجاج على قسوة الطبيعة. أمّا الخطاب الذي ينزع إلى تبرير قانون الأقوى فذاك هو الجور عينه (٣٥).

السّجن مؤسسة ناجمة عن فقدان التوازن في مستويات المعيشة بين النّاس واستبداد بعضهم بالآخر. وحدهم الفقراء يسجنون، والفقير، في حدّ ذاته، أعتى أنواع السّجن. أمّا الأغنياء فينفلتون بأشكال مختلفة من العقوبة. ولو توقّرت العدالة الاجتماعية لما كان السّجن حكراً على الفقراء والمقصين. هكذا تحدّث المساجين عن محتتهم: العدل إلى جانبهم ولكنهم يخسرون دعاويهم أمام القاضي. ولعلّهم في هذه النظرة النزاعية، الإشكالية، ينشدون نوعاً من الأمن النفسي تصبح فيه العدالة قاهرة للضعفاء أمثالهم. إنهم لا يستطيعون العيش داخل السّجن دون وهم البراءة بما هي استراتيجية دفاعية، فتراهم يدينون عدالة لا تحكم على الفعل بقدر ما تحكم على الفاعل. أمّا فعلهم، فنادراً ما يظهر في معرض حديثهم، وإن ظهر فشرط القصديّة فيه غير متوقّف: "لم تكن عندي نيّة قتله"، "لقد ارتطم رأسه حين سقط بخشبة فمات".

"لظفي الجبالي" هو واحد من أولئك الفقراء - المساجين الذين أجمعوا على علاقة العدالة بالقوة، ترك منذ أربع عشرة سنة أربعة أطفال أصغرهم بنتاً لم تتجاوز السنتين من عمرها وأكبرهم معوّقاً في مستوى القدمين، والبنبت التي تليهما تعاني مرضاً جرّاء صدمة تعرّضت لها لما ارتطمت في الشّارع بخبر والدها، حينها كان محكوماً عليه بالإعدام. لظفي نسي عمره من شدّة تشابه الوقت الذي يعيشه هنا، ولكنّه جاوز على ما يبدو الخمسين من عمره بسنوات. في يوم من الأيام جاءه خبر يفيد أنّ والده تعرّض إلى الضّرب من قبل فلاح يُدعى رمضان، فاتّجه إليه ليستفسره الأمر، وبعد نقاش حادّ عاد رمضان هذا ويديه بندقية صوّبها نحوه قائلاً: "إني أريد نسفكم وتطهير المكان منكم". فما كان من لظفي إلا أن دفعه دفعة قويّة ارتطم رأسه إثرها على حائط أدّت إلى نزيف، ومع ذلك لم يطمئن على نفسه منه، فوضع قدمه بشدّة على صدره حتّى لا يعاود اللّحاق به. ظلّ المجني عليه هناك ينزف ثلاثة أيّام دون أن يتفطن إليه أحد حتّى قضى. بعدها علمتُ من الجرائد أنّني قاتل، فسلمت نفسي إلى الحرس الوطني. وبعد سنة من الإيقاف صدر في شأني حكم بالإعدام مع غرامة مالية قدرها خمسة آلاف دينار، غير أنّ التعقيب حذف العقوبة المالية وأصرّ على وضع حدّ لحياتي". كان خبر الإعدام رهيباً نطقه القاضي ببرود، كأنّ الأمر لا يتعلّق بأدمي مثله. ورغم هذه الجريمة فإنّ لظفي يصرّ على أنّ العدالة إلى جانب الغني، وأنّها لا تتحقّق إلاّ بالنفوذ، القويّ فيها يأكل الضعيف: "لقد أهدمت العدالة بهذا الحكم أسرة كاملة دون أن تفكّر في الإنصاف". يقول لظفي أنا قتلت "روحاً" في غفلة من أمري، فهل تقتلني العدالة؟ على العدالة حتّى تكون عادلة أن تبحث عن دوافع القتل البعيدة والتي قد تجيب عنها ظروف القاتل، ومنها حالته الأسريّة. وهذا معنى الإنصاف الذي يلحّ عليه جلّ المساجين. والمنصف ملطّف من ملطّفات العدالة

القانونية، يتجاوز الملفوظ العام ليغوص في تفاصيل الحالات النوعية وخصوصياتها(٣٦).

"مراد حميدي" شابٌ مثير في هدوئه وصره وحرصه على أن يخلق أفقا حتى داخل السجن، يُجرّم كمثل غيره التفكك الأسري والفقر المدقع الذي جرّه إلى حكم بالإعدام ليتمّ بعد ذلك الحطّ من العقوبة البدنية فتصبح مدى الحياة، قضى منها إلى حدّ الآن خمس عشرة سنة. كان مراد يعمل بناءً في بيت رسّام بأحد المناطق الغنيّة في تونس، فاستعان بابن خالته ليشركه مهنته، ولكنّ هذا الأخير أرادها لنفسه دونه فعمل على إقصائه منها، رغم أنّ مراد كان صاحب الفضل عليه فيها، فاتهمه بسرقة محلّ مشغله وقد كان هذا الأخير يحبّه ويثق فيه كثيرا، وسرعان ما وجد نفسه مطرودا مؤامرة ممن أحسن إليه. يتفطن "مراد" سريعا إلى ما فعله به ابن خالته فيضربه ضربة واحدة بمطرقة على رأسه. ولمّا انتبه إلى ما فعل في لحظة من الغضب الشديد، سارع بغسل دمه ثمّ وضعه في برميل وحرّقه. ولم يكن يعرف أنه لا يزال على قيد الحياة، فكانت التهمة القتل العمد مع سبق الإضرار والتّرصّد. ظلّ مراد بعد ذلك ينتظر حكم الإعدام وهو سجين مدّة تسع سنوات. وما كان له، في رأيه، أن ينال هذا الجزاء القاسي لو لم يتّبع نصيحة عون من فرقة مقاومة الإجرام أشار عليه بأن يدّعي أنّه لم يحرقه في التوّ بل ظلّ ينتظر عودته إلى الحياة مدّة ثلاثة أيّام. وكان هذا سبب تثبيت الحكم ضدّه. مراد عمره الآن ست وثلاثون سنة، دخل السجن وهو في الحادية والعشرين، تربّي في أسرة شديدة الفقر تقطن جبل الدولة(٣٧)، بعد أن كان والده ميسورا ولكنّه بدّد ما لديه من ثروة على الخمر والنساء. تزوّج والده ثلاث نساء ذُفنّ منه كلّ أصناف القهر والعذاب وأنجب منهنّ الكثير من الأطفال: الزوجة الأولى أبعدتها عن أهلها أربعة عقود من الزّمن أنجبت له بنتا إسمها الزّهراء. أما الزوجة الثانية، فضّة، فقد أنجبت بنتا هي الأخرى وفقدت بعدها مداركها العقليّة قهرا وسقط عليها كهف في الجبل فماتت. والثالثة كانت أمّ مراد أنجبت ولدين وأربع بنات، الكبرى منهنّ كان يحملها والدها قسرا إلى البيوت لتعمل بها وهي لاتزال طفلة حتى فرّت إلى مدينة أخرى مكثت بها ما يزيد عن العشرين سنة دون أن يسأل عنها والدها. تزوّجت أختها وأنجبت ولدا افتعل قضية دخل على إثرها السجن حين كبر، فقط ليرى خاله مراد. وأتى له أن يعرفه وقد ولدته أمّه بعيدا عنه. هذا الوالد كان قاسي القلب، يضيف مبحوثي. لقد طرد أختا له تدعى جميلة لأنّها رفضت العمل خادمة في البيوت، فشردت في الطريق حتى اعتراضها عون حرس مرور أخذها معه وحبلها(٣٨) فأنجبت منه طفلة اسمها دنيا، ماتت بعد ذلك من شدّة الإهمال. وتزوّجت مرّتين ممّن لا يعرف مراد عنهما شيئا. مراد الذي صار عارفا بحياة السجن بعد طول إقامة فيه يراه مجعولا للفقراء والأميّن: " منذ ما يقارب الخمس عشرة سنة لم ألتق مرّة واحدة بسجين والده معلّم أو أستاذ. كل من في السجن هم من الفقراء والمساكين والأيتام". فكأنما بالعدالة لا تحكّم إلا على هؤلاء المعدمين". إنّها، في نظر جلّ السجّناء، ليست في القانون، بل فيما يحمله القاضي من قيم عادلة، كالإنصاف والرّحمة والأخلاق و"الخوف من الله". أمّا القانون فنادرا ما يأتون على ذكره لأنّه، في نظرهم، مكلف(٣٩)، نافع لمن يملك وضرار لمن لا يملك شيئا(٤٠).

لقد بين التحليل النفسي أنّ أول إحساس بالظلم مرده عامل نفسانيّ، ينشأ من تجربة يشعر فيها الطّفل الصّغير بدونيته لأنّ أمه تخلّت عنه. كذلك كان الأمر مع الكثير من المساجين حين يردّون بليّتهم وما يعيشونه الآن من جور إلى ما استبطنوه من "هيبتوس" الظلم واللامساواة الذي شهدته أسرهم. ولا رادّ لهذه البليّة إلاّ السّماء فيصيحون باتجاهها: "العادل هو الله وحده".

(٣) السّجين والعدالة: علاقة المناورة:

وُلد السّجن، عند فوكو، في ظرف حقوقيّ اتّسم بالدعوة إلى سلطة عقابيّة يتساوى أمامها جميع أفراد المجتمع(٤١)، تُلغى التعذيب، وترتكز أوّلا على الشّكل البسيط للحرمان من الحرّيّة، لتحرم المحكوم من أن يعيش وقته بشكل عاديّ لما تقيم معادلات كميّة بين الجُرم والمدّة. إنّ "عقوبة المجتمعات المتحضّرة" تمارسها بذات الشّكل على كلّ أفرادها. والسّجن تقنية دقيقة ويومية للسلطة على الجسد، تفتنّ في إخماد ناره وعناصر قوّته الجامحة، واللامعياريّة أحيانا، وحدّ من حركته وعنقوانه الزّائدين عبر المراقبة والغلق "للتستقيم الرّوح"(٤٢). غير أنّ هذه السّلطة المراقبة والمعاقبة، ليست عادلة، لأنّها لا تمارس إلاّ على الفقراء والمقصّين والمنبوذّين الذين يخشاهم الجميع، ولا قدرة لهم على مواجهة القانون ومناورته، أو حتّى مقايضته. هذا ما عايناه في هذا البحث على الأقلّ. أمّا الأغنياء فلديهم هذه الكفاءة، لذلك لا تراهم إلاّ خارج أسوارها. وإذا ما وُجد فيه غنيّ، صدفةً، فله من الامتيازات داخله ما ليس لغيره، من نظام غذائيّ خاص يأتيه بوفرة من الخارج، ويُسمح له بإدخاله، حتّى العطر بأفخر أنواعه يمكن أن يوجد عند هؤلاء دون سواهم. ولأنّ ذلك، فضاء للإقصاء وإعادة إنتاج التّمايز الاجتماعي والشعور الدائم بالقهر، فإنّ الذي يتخرّج من السّجن يتحوّل، على الأقلّ، كما يقول فوكو إلى خير بارتكاب الجرائم الموصوفة قانونيّا، عارف بكيفيّة التحايل على العدالة بالتّجربة. ممّا قد يعني فشل هذا النّظام العقابي. ولعلّ فشله راجع، في وجهه من وجوهه، إلى كونه لم يخرج من رحم المؤسّسة القضائيّة وتاريخها بل هو سابق لها.

ويبدو السّجن في ظاهره بنية إصلاحيّة تقويّة والحال أنّه مؤسّسة عقابيّة وتقنية للسلطة جعلت للهيمنة على الطّبقات الشعبيّة، دون سواها. أمّا إيرفينغ غوفمان فالسّجن عنده «مؤسّسة كليّة» إكراهيّة أكثر من غيرها، وتمثّل مجالا للإقامة والعمل، يعيش فيها المساجين حياة معزولة ومقنّنة تقنيا خاصا، إذ تتراجع سلطة المؤسّسة على المعزولين ليشكّلوا عبر تكتيفات ثانوية نظاما من القواعد مغايرا للنظام الرّسمي(٤٣).

وقد يستبطن السّجناء، قليلا مع غوفمان، قيما خاصة بهم ضمن عالمهم السّجني فلا يخضعون للوائح بقدر ما يخضعون لنظامهم الخاص بما فيه من قواعد، لأنّ كلّ ما يأتي من النظام السّجني سقوط. من سّجن سقط، "طاح" بلغتهم. إنّ، في نظر جلّ من حاورتهم، إقصاء وتعذيب وحرمان وليس إصلاحا وتطويرا كما تدعي المؤسّسة السّجنيّة. كيف تكون العدالة وراء هذا السور السّميك؟ يسألني أحدهم،

"لم آخذ من السَّجْن شيئاً، إلاَّ التَّدى الذي تحوَّل إلى رطوبة تملأ عروقي". شيء ما يتكسَّر في أصواتهم، وهم يحدثونني بوجع عن العدالة وتمثَّلاتهم لها. حرارة البشر بردت فيهم، برودة بادية على وجوههم الشَّاحبة. لقد ابتعدوا عن الحياة وصاروا على حافتها، خاصة أولئك الذين حُكِّم عليهم بالإعدام، ثم تمَّ الحطُّ من العقوبة البدنيَّة لتصبح سجننا مدى الحياة. فهذا فلاح يقول «لم أر الأرض منذ سنوات، ولم أشم رائحتها». فالسَّجْن ليلاً لا نهار له، سكنٌ جديد لا ضوء فيه، رتابة موشحة بالسَّواد حتَّى ضاعت التَّفاصيل وصارت تتشابه الحكايات. ومن قسوة ما يرون من حرمان، تنفجر أرواحهم، وهم يسردون عليَّ قصَّتهم، بالقيم والحنين، عاطفيون حدَّ الضَّعف، حتَّى يجعلك الواحد منهم تتساءل: هل يُعقل أن يكون بقية بشر كهذا قاتلا لابن خالته، ومنكلاً بجثته حرقاً؟ ويصف أحدهم سلسلة المفاتيح الغليظة، وأقفال الأبواب الموحشة بسوادها، ولحظات الفتح والغلق، فيقول: «إنِّي أتعرَّض يوميًا إلى شتى أنواع التعذيب. فالسَّجْن لا ينحصر في العقوبة البدنيَّة، بل إنَّ أشدها قسوة عندي، تلك الأبواب الحديدية التي تشبه الحائط في سماكتها، خاصة لحظة غلقها وما فيها من عنف يكاد يصمُّ الآذان، ثمَّ ذلك السرير الحديديّ، وبيوت الرِّاحة وما فيها من تنكيل بالسَّجين من شدَّة قتامتها. يعدِّبني هذا الفضاء الضيق، والمغلق، مع زمن متطاوِل قاتل من شدَّة طوله ورتابته وثباته. هذا هو عذاب السَّجْن الذي أرادته عدالة جائرة، زمن ممتدِّ في فضاء محسور. منذ تسع عشر سنة أعيش بلا وجه، فلا مرآة هنا غير ما تراه بعينك من ذبول لجسد شاحب. كان بالإمكان أن أحصل على مرآة في السوق السوداء لهذا السَّجْن، مقابل بعض الخبز أو علبه سجائر، ولكنِّي لا أريد أن أواجه نفسي حتى لا أرى غريباً مثلي». مشكلة هؤلاء هي العدالة التي سجنتهم دون مراعاة ظروفهم.

العدالة، من وجهة نظر جلِّ الذين حاورتهم ممَّن حُكِّم عليهم بالإعدام، "سوق ودلال" (٤٤) على معنى عرض وطلب: "لمَّا أذهب إلى القاضي أشعر أنَّي لست مظلوماً لأنَّ كلامي لا يصل إليه" (٤٥)، "المجرم هو الذي يعرف كيف يتحايل على القانون". هذه بعض آرائهم عنها، لذلك فهم يناورونها، ولكن بحسب أشكال وتصنيفات مختلفة. فالسَّجين الموقوف غير الذي "صفَّى"، أي ذاك الذي استوفى كلَّ مراحل التقاضي. في فترة الإيقاف تكون العلاقة بالعدالة علاقة جدل ونزاع، كلُّ طرف يناور الآخر: النيابة العمومية تطلب الأقصى ضدَّه، وهو يطلب الأقصى لفائدته. ولمَّا يصدر الحكم الابتدائيّ تصبح العلاقة أكثر هدوءاً، فيتوسَّل رحمتها وعدالتها الإنسانيَّة: "زوجتي مريضة، أبنائي لا عائل لهم، إنِّي مُعدم...". وعندما "يصفَّى" تكون العلاقة بقضيته وبالعدالة أكثر وضوحاً، ويصحُّ النقاش حول انتهاز فرص العفو: «فلان حصل على العفو، لم لا أتمتَّع به بدوري؟. هكذا تكون علاقته بالعدالة، في الغالب، أخذاً ورداً، شدًّا وجذباً، نزاعاً وتوسُّلاً. أمَّا الزَّمن، زمن العقوبة، فيُعاش بكيفيات مختلفة: السَّجين الموقوف يعيشه تحت محنة المحاكمة، فيرى قصره دهرًا. وتهدأ زوبعة الذي صفَّى فيفتح الزَّمن على إيقاع السَّجْن. وحينها يلتفت السَّجين ليكتشف محيطه الجديد الذي تعطلَّت فيه عقارب الساعة، فلا يقوى على عدِّ السَّاعات والأيَّام بل يُحصي الشهور والسَّنين. أمَّا المحكوم عليه بالإعدام فله زمنيَّة مختلفة لا ينظر فيها

إلا ما تبقى له من الزمن الممكن، الكافي للتصالح مع ما تبقى له من الحياة القليلة، وقد أتت على عافيته رطوبة السجن.

وفي آخر مدة العقوبة، بالنسبة إلى من نجا من التأبيد في السجن، تنزع آفاق التحرر لديه إلى ملء كل حيزه الذهني، فتغزوه لهفة الترقب. مع أن مجرد حكم بالإعدام، دون تنفيذه، يعقد أي مشروع لإعادة إدماج السجن. لقد أعدمت فيه فعلا بعض الطاقات المتعلقة بالحياة ومعانيها، إذ لا يمكن محو أم الحكم بالموت إلى آخر آثاره. وليس سهلا، بعد الإحساس بالهلاك، ترميم ما انكسر من زمان ومكان. ولعل الإحساس بالموت أشد من تنفيذه. ومن المساجين من ظلّ ينتظر إعدامه مدة ثلاث عشر سنة، يوما بيوم، ليعود بعد ذلك، ومع ما تبقى منه من بقايا حياة، إلى السجن المؤبد.

تبدو قصة السجن عندما يرويه لك شديدة التعقيد، يتقاطع فيها الخيال بالواقع، وخيالها يفوق وقائعها. يحكي حكاية تهدئ من روعه وتمنحه بعض الأمن النفسي، وتسوق عنه صورة إنسان مستقيم، لأنه يعلم ما يمكن أن يحمله عنه محاوره من أفكار مسبقة. والكذب في حكايته علاجي، مريح. وقد ينسى أنه اختلقها من شدة تكراره لها على عواهنها، وضمن هذه السيرة الذاتية المرعبة من سرديات بقية المساجين، تبدو العدالة جائرة ويبدو هو المظلوم. وفي السيرة التي ينسجها السجن دورات غامضة وحلقات مفقودة، تظهر فيها جريمته، في الغالب، محض صدفه دفعته إليها الظروف. وما كان له أن يكون هنا في السجن لولا هذه الظروف الملغومة التي أوقعت به لارتكاب الجريمة. وأحيانا تكون فعلته قضاءً وقدرًا، لا دخل لمرتكبها فيها. فيمرّ عليها من الكرام، ولا يقف عندها إلا إذا حاصرته بالسؤال. فهذا "محمد" كهل في الثالثة والأربعين من عمره، لم يتجاوز السادسة من التعليم الابتدائي، يحاول أن يعطيك الانطباع بقدرته على التحليل، ومهتمّ بالقضايا الإقليمية والدولية، يقول، مبتسما، عن ذبحه لجدته: "ربي سيجازيني ويرحميني، فما كان قتلي إيّاها إلا تدبيرا من الله. إنها جريمة عادلة". محمد شخصية غاية في التعقيد والتركيب، يصعب فرز الصواب من الخطأ فيما يروي من حبكة سردية حول وجوده في السجن، محكوم عليه في الأول بالإعدام ليتمّ الحطّ من العقوبة، إثر عفو رئاسي بعد "الثورة" فتصبح سجنا مدى الحياة. حاورت "محمد" من داخل السجن أكثر من مرة لأفك بعض مفارقات قصته، غير أنه يفاجئني كل مرة بقدرته الفائقة على حبك الرواية، وشدة إيمانه بما أقدم عليه من جرم حين ذبح جدته التي يحبها. كان محمد قد انتمى في السابق إلى إحدى شبكات المافيا في إيطاليا، اشتغل فيها بقلب ميّت، ولمّا أحسّ أن رأسه صار مطلوباً غادر إيطاليا باتجاه مرسيليا حيث حصلت «المعجزة»، إذ رأى كتلة من النور وصوتا يناديه أن ارجع إلى ربك يا محمد، وادع إليه بالموعظة الحسنة. ولمّا امتلأ قلبه بالإيمان عاد إلى تونس داعيا إلى الله، حينها جهر بـ: "رسالته دون خشية" وبدأت المضايقات من شرطة بن علي (٤٦). ولكنه لم يتوان عن التذكير بالله بعد ما يسميه "الرحلة الأوروپية"، محمد قتل جدته التي يحبها من أجل الدعوة إلى الله، كما يزعم، ولكن أيضا من أجل مراوغة شرطة بن علي التي

تربص به لتتخلص منه: "وإني واثق من أن الله سيسامحني، كما سامحني والدي، لأني صاحب رسالة كان فيها قتل جدتي مرحلة ضرورية ساعدتني على تجاوز عقبة اعترضت سبيلي أثناء الدعوة، وسأظل صاحب رسالة حتى في القبر. هذا الكون لله وأنا داعية في سبيل إعلاء كلمته. لذلك فإن ما أقدمت عليه من قتل لجدتي يُعتبر عدالة. فالعدالة هي العدالة الإلهية". يسرد محمد قصته بثقة عالية، لا تردّد فيها، وكثيرا ما يغدّي فواصلها بالقيم والمواظ، وما يجب وما لا يجب، ويغضب حين يصطدم بسؤال مشكك أو مكرّر. وغالبا ما يستبق سؤالا متوقّعا، فيضعه بنفسه ليجيب عنه. وبصرف النظر عن مدى تماسك هذه القصة بما فيها من مفارقات عجيبة، فإنّ الحرص على مناورة العدالة وتحويل أنظارها قد أدّى إلى هلاك الجدة.

يكشف بعض قدماء المساجين، خاصة العائدين منهم(٤٧)، عن معرفة دقيقة بمسالك القضاء وطرقه المتعرجة ومواطن الضعف فيه، من زاوية نظرهم. فهذا "المنذر الحفناوي" يرى ضعف القضاء في خضوعه القسري لطوق التحقيقات الأولية التي صيغت من قبل الشرطة وبعيدا عن عين العدالة، حتى أنّ القاضي لمّا يطلب من المتهم إدانة نفسه، إنّما يبحث عن تبرئة حكمه من محضر الاتهام، باتجاه البراءة أو باتجاه الإدانة. وكثيرا ما يُرجح القاضي كفة الخطأ. فالقضاء ليس درجات، كما يقول: «القضاء درجة واحدة يورطك فيها محضر الاتهام الذي صيغ في مركز الشرطة، أو يدريك». وهنا يجهل السجين أو يتجاهل ما للمحكوم عليه بالإعدام من ضمانات، ومنها أنها قضايا لا تباشرها الشرطة، بل تنتمي لجسم القضاء الذي بقدر ما يبحث عن وسائل الإدانة، يتوسّل وسائل البراءة حتى وإن كان المتهم معترفا بجريمته، ومنها سماع الشهود وتشخيص الجريمة قبل ختم البحث، القابل هو أيضا للاستئناف والتعقيب من قبل المتهم. ولا يصدر الحكم النهائي بالإعدام إلا بعد أن يمرّ بمراحل مختلفة يشارك فيها عشرون قاضيا. ممّا يجعل نسبة الخطأ شبه منعدمة، يقول أحد القضاة(٤٨). وهذا عين الخطر الذي قد يقع فيه القضاء حين يستبطن، بفعل التجربة، معتقدات ومطّيات عن السجين تجعله يرى السجناء "مفردا في صيغة الجمع" من شدة التماهي. وقد تشكّل مثل هذه المعتقدات العدو الأول للحقيقة وللإنصاف في الحكم.

السجين العائد عرف القضاء ومسالكه وألف السجن وقتامته حتى بات لا يهاب هذا أو ذاك، ومن ثمّة تنتفي الصفة الرديّة لكليهما عليه. لقد عاش وعاش التجربة الإجرامية والعقابية منذ الطفولة بدون سند أسريّ في الغالب، جريء في خرق القوانين السجنيّة إلى أن ينال أعلى الألقاب داخل التنظيمات اللأشكليّة التي تفرزها الحياة داخل السجن، فيصبح قصة من قصص السجناء فيما يكشف عنه من سلوك لامعيارى. هذا الصنف من السجناء يبدو دليل فشل للمؤسسة القضائية والسجنيّة على الرّدع والإصلاح، فبقدر مدة السجن يكون العود(٤٩).

السجين (منذر) كهل من شمال تونس، في الثانية والأربعين من عمره، مطلق، لم يتجاوز مستوى الرابعة من التعليم الثانوي، سجين عائد تردّد على السجن عدّة مرات، وأخيرا حُكم عليه بالإعدام، ليصير حكما

مؤبداً بعد الحطّ من العقوبة إثر عفو رئاسي، قضى منه خمس سنوات نتيجة جريمة قتل لم يرتكبها، كما يقول، بل تمّ التغافل عن الأدلّة والشواهد التي تثبت براءته وتدين أعوان الشرطة، المرتكبين الحقيقيين للجريمة. يروي قصّته فيقول: "كنت حاضراً في جلسة خميرية رفقة إثنين من ندماي، محمد وزيد، وإذا بنزاع صار يشب بينهما كانت نتيجته شقّ رأس هذا الأخير بحجرة، لم تأت عليه في حينه، بل قضى بعد ثمانية أيام ذاق خلالها كلّ أصناف التعذيب من قبل عناصر من الشرطة تصفيةً لحسابات قديمة. وإذا بي أجد نفسي متهما بقتله مع ساقية الإضمار والترصد. فلقد حُسم أمر القضية قبل وصولها إلى المحكمة. ولما وقفت أمام حاكم التحقيق وجدت نفسي مندفعاً إليه لضربه، إذ رفض سماعي وأيد التهمة، فكان حكم الإعدام. هكذا ترى أنّ القضاء مقيد الصلاحيات محاضر الشرطة التي غالباً ما تحدّد مصير العدالة".

للسجين العائد قدرة فائقة على المراوغة. ولعلّه لا يدري أنّه يراوغ لأنّه يعيش بخيال هو الواقعيّ الأكيد عنده، يستعين به على ويلات السجن ولياليه التي لا تمضي، وقد يراه منطقيّاً أيضاً. وسيكون من الخطأ عدم تصوّر منطق خاص بالسجين خلافاً لما يمكن أن تعتبره العدالة منطقاً.

"نور الدين" أيضاً يردّ مأساته إلى الشرطة، ويرى العدل في توقّف عناصر القوّة ودونها السجن حتّى الفناء، خاصة إذا كان الجاني فقيراً والمجني عليه غنياً، يقول عن نفسه: "عمري الآن تسع وأربعون سنة قضيت نصفها تقريبا في السجن بسبب تهمة باطلة بقتل قريبٍ لمناضل، فكان الحكم عليّ بالإعدام قبل الحطّ منه ليصير مؤبداً. ورغم طول إقامتي في السجن، غير أنّي لم أر تغييراً في سلوكي وفي نظرتي إلى الحياة وإلى العدالة؛ هذه التي برّأنتي لما كنت مذنباً وجرّمتني حينما كنت بريئاً. إنّها بمثابة السوق ولكلّ قضية فيها ثمن، تعوّضه المرأة عند فقدانه".

السجين الموقوف، أو المستجدّ، المبتدئ بلغة القضاة، يبدو منهاراً في أيّام إيقافه الأولى، بريئاً من وجهة نظره. يجعل من الإنكار فرصة للنّجاة، وشيئا فشيئا، وبنصائح السجناء يصنع لنفسه قصة وقائية من القانون، وعلاجية، يواجه بها عالم السجن، قد تتبطّن اعترافاً جزئياً بالتهمة المنسوبة إليه. في السجن يبّد هذا الصنف من المساجين الكثير من الوقت محدّقا في اللّاشيء، لا يفكر إلّا في الابتعاد عن عالم "العنبر": "أريد أن أقابل المدير، عندي ما أقوله له، أريد أن أرى التحقيق، يجب أن أقابل الطيّب". يتعلّق بالزيارة حدّ العدوانية، إذ يراها طوق النّجاة الوحيد. يستفيق صباحاً، فيكتشف مرّة أخرى أنّه سجين العدالة، فيزداد فزعا. في فضاء الفسحة اليومية تتغيّر نبرة الكلام، لتكون أكثر أملا. هنا يتدربون على القضاء، ويناقشون القضية وما يوافقها من فصول قانونية، مناقشة تعطي للأكثر خبرة ومعرفة عملية مكانة أرفع في تراتبيتهم الاجتماعية، تجيزه بعضاً من خيرات "القفة". في فترة الإيقاف يبحث السجين الموقوف عن أيّ فسحة أمل، مهما كانت وهمية: التّطير، الشعوذة، تفسير الأحلام، قراءة الكفّ، العرافة. وهنا ينشط المتحيّلون، ويتمعّشون. في الغرفة وبعد الزيارة يأتيه "ولد القفة" أو "ولد الماكلة" (50)، وتبدأ التحاليل: ماذا؟ كيف قالت؟ لماذا؟. فضاء السجن قليل، لذلك ترى السجين كثير

العناية به حتى في مشيته المقتعدة ضمن مساحة ضيقة، ومكتظة بالسكان.

وتمرّ الأيام متناقلة، ولا يعود الموقوف إلى إيقاع الحياة داخل السجن إلا بعد استكمال كل مراحل التقاضي من حكم البداية إلى التعقيب، حينها يعرف أنّ حبسه لن يكون أبدياً حتى وإن طال. ويبدأ الحديث عن العفو والسراح. وحتى هذا، في نظر بعض السجناء امتياز الأقوياء الذين لهم سندهم، بل ما وراء القانون لديهم لأنّ الاعتباط فيه هو المعيار الغالب. ومن ضحية مغلوبة على أمرها، يتحوّل الموقوف بعد أن "صفى" إلى كائن شرس في الدفاع عن وجوده. ويزداد ضراوة وحقدًا دفينًا كلما فقد عزيزًا أو خسر مكانة (وفاة والده، طلب زوجته للطلاق، أم مثقلة بألم الفراق...)، ويبدأ في اكتساب عناصر من القوة تمنحه طاقة على التحمّل، يصبح أكثر صلابة ورباطة جأش، ويشحد إحساسه بأنّه ليس كغيره من الناس، بل شخصاً منبوذاً، أسقطه المجتمع من عقده الاجتماعي وتخلّى عنه، فتزيد لديه من قوة المقاومة. غير أنّ البعض منهم سرعان ما ينهارون، فيما أن يدخلوا في رصانة كئيبة وجافة أو عزلة قاتلة، أو ينگلوا بأجسادهم وشما أو جروحا غائرة بكلّ ما تطاله أيديهم من آلات حادة، إذلالاً طوعياً للنفس، وإمعاناً في إهانتها. ولكنّ الغالبية منهم يعفيهم اتهامهم للإجراءات القضائية عن الشعور بالذنب، ولولاها لأدان بنفسه ما أقدم عليه من جرم. فها هو يرى نفس الأعمال ترتكب بضمير مطمئنّ باسم العدالة. لقد قرأ القاضي ملفاً ولم يقرأ بشراً قد يكون بريئاً، أو على الأقل ساقته أقدار إلى عمله "السيئ"، ولم يجد أمامه لسان دفاع يوازن بين الدليل وعكسه. ولولا العدالة والمرأة لما كان هذا حاله. ومن السجناء من لا يتحمّل العقاب فينهار، ولا يرى ما يحيط به من فرط "حزرة الغياب"، كما حدث لـ: (ص. س) الذي صارت الأدوية المهدئة تحدّد إيقاعه اليومي ودونها الجحيم. "صالح" حُكّم عليه بالسجن مدى الحياة جزاءً حرقه للملهي ليلى بمشاركة إثنين من رفاقه على إثر خلاف مع صاحب المحلّ أسفر عن وفاة مواطن أردني حرقاً. ولم يحظ بالحدّ الأدنى من شروط المحاكمة العادلة، كما يزعم، "وحتى صوت الدفاع كان غير مسموع لانتماؤه إلى المعارضة في عهد المخلوع" (٥١). وكلّما ضاق به السجن انهال على جسمه تقطيعاً حتى لم تبق فيه بقعة واحدة سلمت من جراحه، لأنّه لا يرى مخرجاً لعذابه، فزمن العدالة طويل ولكنّ زمن السجن أطول.

المرأة والإدمان والفقر والامية الهجائية عناصر غالباً ما تكون مداخل التورط في مواجهة العدالة والحرمان من الحقوق المدنية، وحتى من الحياة أحياناً. فهذا "السعد" من منطقة الجريد بالجنوب التونسي، تزوّج خمس مرّات حتى صار "خبيراً" في مسالك الطلاق بأخفّ الأضرار، حملته قارورة خمر وسكّن إلى السجن مدّة عشر سنوات. نجوى هي الزوجة الخامسة تزوجها بعد سنة ونصف من سكنها عنده على وجه الإحسان، كما يقول، غير أنّها سرعان ما تغيّر سلوكها لتصبح عدوانية خاصة مع أطفاله الصغار. وبعد توتر العلاقة غادرت محلّ الزوجية لتبدأ بينهما مرحلة جديدة من السبّ والشتم والاستفزاز أفضت إلى تمزيق جزء من جسدها بسكين على وجه الخطأ، فكانت المحاكمة. يقول لسعد

أن أول الأسئلة التي وجهها إليه القاضي تدور حول دخله السنوي وراتبه الشهري. ولما علم بأنه ميسور توجه إلى الكتابة قائلا: "أنا لما أجوع أحتاج إلى الأكل"، فأجابته بدورها: "لك أن تأكل وتطعمنا معك". وكانت تصرف مع القاضي بندية وعناد مثيران للريبة. ولما عاد من المحكمة إلى السجن شاركه السجناء في عملية تفكيك لغة القاضي وما فيها من طبقات في المعنى.

وكان يمكن أن يفلت من المحاكمة بتسوية خفية لو لم ينتبه القاضي في آخر لحظة أن المتهم أخ لرائد في الأمن، مما قد يمثل خطرا عليه لو تورط معه في عملية رشوة. فكان الحكم عشر سنوات نافذة. وها هو الآن يعاني داخل السجن سرطانا من النوع الخبيث وضغط في الدم ومرض السكري كذلك، ومع ذلك تبدو عليه علامات القوة والثقة؛ ثقة لا يتردد "السعد في الجهر بها كما في إيمانه بأنه أعلم بمسالك القضاء من المحامي، وأعرف بالقانون منه.

في السجن إيقاع وقت بلا إيقاع من شدة التشابه، فيوم واحد يكفي لمعرفة مختلف فقراته اليومية لتكرار المألوف وفقر التبادل، حتى توحدت سير المساجين لما يسردون عليك علاقتهم بالعدالة وما فعلته بهم، وتشابهوا في أجسامهم التي أعاد صياغتها السجن، وغاب عن نظراتهم بريق الحياة: "برأ route" أو "برأ حساب" (٥٢)؛ صوت يسمعونه كل صباح، فتصطف المجموعات ليعدهم رئيس الجناح، السجن هو الآخر. ويستفيق المساجين بتعب الأرق بعد ليلة مضية من كثرة الهواجس. الآن يتذكر كل منهم مع إشراقه كل صباح أنه مسجون بعد أن غادره مخياليا أثناء النوم. ينتشر المساجين في فضاء فسحة محاصرة، ومع ذلك تتغير نبرة الصوت عن الداخل ليسري فيها بعض النشاط وقليل من الأمل: "ماذا قلت؟ كيف حدثت المكافحة؟ كيف كان القاضي؟ الأسرة، الاستئناف، التعقيب، لقد وقعت بين يدي قاضي لا يرحم، ماذا عليك فعله الآن؟ لقد تعبت، أريد أن أعرف حكمي". والحكم لدى السجن هو معرفة تاريخ السراح، وبعده تبدأ رحلة السجن، فيتجبر القلب وتتغير اللغة، وينقلب من ضحية إلى نزق لامبالي، تمردا على "حكم جائر بالسجن". هكذا يراه السجن مهمما اقترب من جرم.

وحينما يتناصف النهار يُؤتى بغداء يتركه من كان مريضا. وأثناءه لا بأس من إعادة تفكيك ما قد قيل سابقا ولكن بأكثر تفصيل. وهنا يُفسح المجال إلى أهل الخبرة من "الكرأ كجية" (٥٣)، أولئك الذين طال مقامهم في السجن وعلموا أسرارهم وخبروا مسالك القضاء. وفي الليل تهجع الحركة، ويتم التعداد مرة أخرى، فتقفل الغرف ويبدأ السجن الحقيقي، ويؤول الأمر إلى حارس الليل من بين المساجين، ومن مهامه منع التجمعات والوشاية بمن يستهلك المخدرات.

٤) صورة العدالة في الجسد: لغة الوشم

الوشم علامات يتواصل من خلالها المساجين بلغة صامتة لا يفهمها غيرهم. وقد تنبئ عما يستبطنه عن العدالة الجزائية التي أودعتهم السجن من أحكام، كهذا الوشم الذي يشير إلى قاضٍ (الحاكم بلغة

السَّجِين) بغم ذئب وفرو حسان وكرش حنش. فيظهر هنا على شاكلة حيوان مرَّكب من ثعبان وحسان وذئب، حاد الذَّنْب طويل اللِّسان، بارز الأنياب عظيم الرأس، كثيف الفرو، وبلا عظام (٥٤).

والوشم، كما هو معلوم كتابة بالنَّقْاط، والنقطة لدى السَّجِين مدخل تجريبي يقدر من خلاله مدى قدرته على التحمُّل من عدمه، فإمَّا أن يمضي في التجربة أو يعدل عنها، وفي هذه النقطة الصغيرة لعنة على "الحاكم الظَّالم" وتمرد على سلطة القانون وانطلاق في الانحراف وإعلان العصيان. ولعلَّ هذا ما يجعل عون الأيمن ينفر منها، ويدفع السَّجِين إلى إخفاء دلالتها. وتوضع النقطة بجانب الأنف لتشير إلى الأنفة والاعتزاز بالذَّات، وقد توضع تحت شحمة الأذن علامة على أنَّ حاملها قليل العناية بالقييل والقال، وتكون بجانب الفم دلالة على النفور من " الصَّبة "، بلغة المساجين، على معنى عدم الوشاية بمن حوله. وقد توضع على الخد الأيسر لتعني " لا أرى " أي أنَّ السَّجِين يمتنع عن الإدلاء بالمعلومات التي يعرفها. وتوضع بجانب العين لتعني امتهان تشغيل النساء بالبغاء السري. ويمكن أن توضع ثلاثة نقاط بجانب كل عين للإشارة إلى نفس المعنى.

وفي هذا الرِّسْم نقطتان بين سمكة دلفين على رأسه شمعة تحترق. وتعني: "الداخل مفقود والخارج مولود" ويرمز بذلك إلى السجن. ويبدو من تأويلات السَّجِين بأنَّ النقطتان موجودتان كثيرا لدى البحارة تلميحا إلى خطورة البحر، وكمثله السَّجِين الذي لا يعرف ساكنه إن كان سيخرج منه حيًّا أم ميتا.

وهذا المثلث من ثلاث نقاط هذه المرَّة يعني عصيان الله والوالدين، تمردا على الرِّوابط الدينية والأسرية والاجتماعية والتعلُّق بمبادئ خاصة ونمط تفكير مختلف. فعالم السَّجِين له قيمه ومعايير ونظامه الاجتماعي الخاص.

ويضاف إلى مثلث النقاط نصف دائرة لتعني التقاء ثلاثة أصدقاء في عصابة مارقة على القانون قاموا من خلال هذا الوشم باتحاد ثلاثي عبر الوشم. وقد تتوسَّط النقطة مربعا من النُّقاط لتعني الإحساس بالغربة في الفضاء السجيني: "وحيدا بين أربعة جدران". وهي عادة ما ترسم في ظهر اليد نتيجة لانعدام الزيارة وقلة الأصدقاء.

وتصل النقاط إلى ثمانية أو ست عشرة في شكل نجمة وتعني بأنَّ السجين محكوم بالأقصى، وهو حكم قديم كان يقاضى به الأفراد الذين يرتكبون جرائم كثيرة ويضاهي حكم مدى الحياة حاليا. ويعني السجين من خلال الرسم بأنه يرزح تحت حكم طويل الأمد.

ويعلن السَّجِين في أوشامه، أحيانا، غيضا ممَّا لعون الأيمن من نفوذ على سلطة القانون وتحكُّمه في مصير العدالة الجزائية حين يطوقها محاضر قُدَّت بمكر وإحكام. ويبين الرِّسْم وجه المرأة متوجِّج بصدارة (خوذة) تحتلها شمعة تحترق: الشرطيَّة امرأة تذوب، وذاك ضرب من ضروب التنكيل عبر الوشم. والمرأة بشكل عام في وشم السَّجِين خطر محض عليه أن يكون حذرا منها. ومع ذلك تظلُّ أهمُّ الدِّوَال

كثافة ودلالة؛ صراع بين ضرورة الفراق اتقاء لخطرهما والحاجة إليها والتخلّص من حبّ أسر. والشمعة فيه إشارة إلى الذوبان والزوال.

ويظهر رجل الأمن أو الحاكم في بعض الأوشام في صورة امرأة للتحقير والحقّط من الشأن. ويعرف هذا الوشم بكلمة "البوليسة" وترمز الصدارة على رأس المرأة إلى السلطة الغاشمة. ولماذا الشرطة؟ لأنها المدخل المأزقي الأوّل نحو المحكمة، فالسجن مبتدؤه محضر اتهام تعدّه الشّرطة العدليّة.

وتضاف وردة حمراء كشكل من أشكال المرادفة، فيتحوّل عون الأمن إلى أنثى تُراوّد وتُحبّ. وفي هذا ضرب من التطاول العلني على الأمن. والحبّ فيه تنكيل وانتقام.

وهنا امرأة عارية يلتف حولها ثعبان، ويتناظر الرأسان والجسدان. الأنثى والثعبان، دلالة على التشابه.

والمرأة في الغالب أفعى، وفي ذلك موقف متطرّف منها جرّاء نهاية سيئة لعلاقة ما أدّت به إلى السجن.

وتظّل أوشام الحيوان الأكثر حضوراً في مخيال السجين، يتصدّرها الثعبان ثمّ الدلفين فالعقرب فالنّسر، وبعد ذلك العنكبوت والثّنين والأخطبوط. والسّام فيها والكاسر قبل الوديع.

هكذا يعبر السجين عن كوامنه بالوشم بما هو كتابة مسنّنة (écriture codée). ولكنه يخلق أيضاً قاموسه اللّفظي القائم على المناورة والمواربة والتخفي، من قبيل "الدراقة" وتشير إلى السّتر الذي يوضع أمام البلاط السفلي، فتأخذ شاكلة الصّندوق المغلق. والدراقة من الدرق على معنى الإخفاء. ومن الألفاظ الدارجة في لغة السّجن "الكمامصي" وتطلق على السّجين البارح في الانفلات من القوانين والعقوبات الإداريّة السّجنيّة والقادر على إلحاق الضّرر بالآخرين، وفعلته تسمّى "كمّوصه". و"لكمامصي" مكانة متميّزة في التراتبيّة السّجنيّة تجمع بين التبجيل والنّفور. و"الرّقاص" سجين قوّد يتاجر بالمعلومة ويصعب تحديد الجهة التي يتعامل معها في الوشاية. وتكثر الألفاظ التي تحيل إلى الفخاخ والتّوريط على غرار "الخيط" وتعني الفخّ والوشاية. فربط الخيوط بلغة السّجن كفاءة في التّوريط واحتراف في خلق المآزق للغير، وتعدّ مآثرة ضمن هذا العالم الضاري.

٦ سجينة العدالة: الدورة اللولبية:

لسجن النّساء تاريخٌ طويل في تونس فرضه نظامها الأبوي ليعيد إنتاج نفسه عبر جهاز من الإكراه والمراقبة، أبرزه "دار جواد" كصيغة من صيغ العدالة المحليّة تعود إلى ما يزيد عن قرن ونصف القرن. دار جواد أو "دار العدل" سجن مهين للنّساء اللواتي خرجن عن طاعة أزواجهنّ، أو أحببن رجلاً دون إرادة الأب، وقد تحجر فيه الطليقة حتّى تنتهي أشهر العدة (٥٥). إنّه سجن لحماية الحياة الحميمة للذكر وتناوله بصرف النّظر عن مشاعر المرأة وإرادتها. فلا معنى لحبّ في صيغة المؤنث ما لم يصادف قبولا اجتماعيّا. وما أحطها صورة لامرأة سُجنت يوماً في "دار جواد" لأنّها تضع شرف كلّ الأسرة في

الميزان. هذا الامتياز الذكوري لا يزال متواصلا إلى اليوم، فقد يتسامح المجتمع مع سجين العدالة فيبقى في عيون الأهل، وفي ثياب العهر نقيًا، تُمحي خطاياها ويعاد إدماجه بعد سجنه ويستقبله المجتمع بكلمة السر: "كفارة". أما المرأة فلا تُمحي خطاياها، وتوصم وصمة مزمنة لا غفران بعدها: القحبة تظل دائما قحبة وإن تابت. والزانية تُشَيِّقُ وتصبح موضوعا للجنس حصرا فلا مجال لأنسنتها وعودتها إلى نسيجها الاجتماعي، خاصة إذا كانت بنتا من الرّيف. فتمرّ إلى الدائرة اللّولبية التي لا خروج منها إلى غيرها. المرأة شرفٌ قد يُنزع عنها وعن أسرتها دون رجعة بمجرد توجيه التّهمة إليها. أمّا الرّجل فشره مردود إليه بعد الإفراج عنه، وقد يزداد به فخرا. فالحبس للرّجال كما هو دارجٌ في الاستعمال(٥٦).

تعرّف المرأة بعد الحكم عليها ودخولها السّجن، خاصة إذا اتهمت بالزنا، أنها خسرت محيطها وستقوم القيامة عليها لأنّ جسدها مسيِّج بثقافة الرّعب والعيب، فإنما أن تزهد في الدّنيا لتعود إلى ربّها، وهذا قليل، أو أن تترك وراءها كلّ شيء بما في ذلك قيما أبعدتها. وفي هذه الحالة تنقم المرأة السّجينة على العدالة وتربّي مخالباها استعدادا لاحتراف الجريمة فلا تكفّر عن ذنوب لم ترتكبها(٥٧)، بل تحمّل المسؤولية لظروف خارجة عنها، ومنها زوج شديد القسوة وأخ أنانيّ وأب كتابوت من الحجر:

(ميم) في السابعة والعشرين من عمرها(٥٨) تتوعّد بحرق عدالة أحرقتها: "لستُ امرأة إن لم أخرج من السّجن مجرمة. لن أطلب الرّحمة ولن أطلب العفو، لا أحترمكم، بل سأعود إلى السّجن بإذن الله. لقد لطّخوا شري ومرّغوا رأس أسرتي في التراب. أين العدل؟ لماذا لم يُجروا عليّ تحليلا لدى الطّبيب الشّرعي في الإبان؟. وعندما تتحدّث "ميم" عن حزنها تكاد تختزل كلّ الحزن الأنثوي. لقد انقطعت عن الدّراسة في الخامسة من التعليم الثانوي وعرفت زوجها شديد الوسامة حين بلغت السادسة عشر من عمرها، وتزوّجته في الثامنة عشر رغما عن إرادة أسرتها لتنجب منه ولدين. وفجأة انكشف الوجه العنيف للرّوَج، إذ صار يضربها في الغدو والرّواح حتّى أنّه حاول قتلها يوما، ولكنها تُسقط عنه الدّعوة كلّ مرّة. وفي ذات يوم تنتبه إلى حقيقة أخرى لاحظتها من الهيئة التي يعود بها إلى البيت: ثياب ممزّقة وقميص عليه بقع دم وجسم به آثار خدوش. لقد صار نشالا وقاطع طرقات يفتك ما يصادفه، بالإضافة إلى إدمانه شرب الخمر. ولمّا ساءت العلاقة بينهما بعث لها بصديق إلى البيت ليغتصبها، فشجّ رأسها بضربة وشدّ وثاقها وهمّ بها. وإذا بها متّهمة من قبل زوجها بقضيّة زنا. وإذا بالكلّ يساهم في توريطها، حسب زعمها، بدءا من أعوان إقليم الحرس الوطني الذين قالوا بأنّهم أخرجوها في لحافٍ سثراً لجسدها العاري، مرورا بالشّهود الذين شهدوا على ما لم يسمعوا وما لم يروا، وصولا إلى القاضي الذي ردّ عليها حين طالبت بالتحليل "أنّها ليست في فرنسا". وها هي الآن تقضي عقوبة بالسّجن خمس سنوات بتهمة الزنا وخطية مائة قدرها خمس مائة دينار على تعنيفها للقاضي وعدم احترامها لهيبة المحكمة، بعد أن كانت لا تشرب كأس شاي أمام أبيها. لـ:"ميم" قاموسها اللّفظي الخاص، فالضرب عندها "شُرْمبة" أو "أعطاني على شُرّي". الآن انتهى كلّ شيء: "صار الحبس بيتنا، تعلّمت فيه الجريمة وتعرّفت على المتسكّعة والأفّاقة. سأخذ حقّي بيدي لأردّ اعتباري.

في التعقيب سأتكلم وسأتهم القضاء الذي حاكمني مغلولة البدن. لما التقيتُ زوجي أثناء المكافحة قلت له إمعانا في استفزازة: ها أتي قد زنيْتُ، ولو كنت رجلا لما أدخلتُ إلى فراشك رجلا غيرك، وعليك الآن أن تربي لقطانك". ولكنها تعود لتستدرك خجلةً: "حاشي لأولادي أن يكونوا لقطاء". ثم تضيف: "ما تبقى من عمري سيكون فسادا في فساد. لن أخاف التهمة ولن أرفضها، بل إنني سأباهي بها. وسأفعل ما عليّ فعله عند الخروج من هنا. أي قانون يمنع أمًا من أن ترى ولديها؟". هكذا تُسقط "ميم"، ولو قولاً، كلّ اللأفتات تحت الأرجل، ولم تبقى إلا لافتة واحدة عنوانها الانتقام من المجتمع بجسدها الذي أصبح موصوما، عارٍ وعارًا، نبتة شوكة لا تورق ولا تزهر. القيم تترنح أمام من اتهمت بالزنا رديف الطرد من المجتمع بلا رجعة. فلم يُبق لها إلا باب الفساد الموصوف: الرجل يسرق ويقتل ويشلج على الطريق العام ويذبح المرأة كالذجاجة، و"يبقى أظهر من ماء السماء" (٥٩). تُذبح المرأة بمجرد تهمة الزنا وتُحرق اجتماعيا فلم يعد لها من وجود إنساني بين الناس وبين أهلها، إلا الموت أو العصيان، فتثور المذبوحة على ذابحها بعد أن مورس عليها الحجر من الجميع، ولا فرق في الإقصاء بين قريب وبعيد. فالزني عفنٌ ينبغي أن لا يُبحث عن أسبابه بل أن يُواري فاعله التراب أو يوضع خلف أسوار السجون.

من الزنا إلى حب الأثني للأثني عقوبة بعشرين سنة سجنا جزاء قتل الحابة (س. م) لزوج حبيبتها بطعنة واحدة جرّتها إليه جرعة خمر أفقدتها صوابها. توارت معه عن الأنظار بعد أن ظن أنها دعوة أثنى على مأدبة جنس، فإذا به يصارع الموت بطعنة عاشقة قاومها حتى وصل إلى المستشفى حيث لفظ أنفاسه الأخيرة. عشرة أيام من التعذيب تولته فرقة مقاومة الإجرام رغم اعترافها: دجاجة مسلوقة (٦٠)، ضرب على الرأس، تفتن في أصناف مختلفة من التعذيب جعلتها تضحك وتبكي هسترةً. في المحكمة اعترفت بما فعلت وبما لم تفعل جرّاء الضرب، فكان الحكم مدى الحياة، إذًا كانت مدته ثلاثين سنة قصّت منها عقدين كاملين. تقول (س. م): "سأخرج قريبا من السجن عارفة بعامله، خبيرة في الأحكام القضائية أقدر من محام، غير أنني لا أرى في السجن صلاحا بل تدريبا على اعتراف الجريمة وعلى اتقان المكر والدهاء. جرعة خمر ونزوة حب هربتُ إليهما من صلف الرجال أشقياني دهرا". والآن وقد كُفرت بجسدها الذي هدأت حُمَاه تماما، لا يزال ينتظرها عقاب اجتماعي لا يقل إقصاءً فور خروجها من السجن، فلن تكون سوى فحمٍ رخيص بعد أن وأدت أنوثتها وامتصّها السجن ببطء. وتلك الدورة اللولبية لمن أحبّت بغير التقاليد: من جدران السجن إلى سبني المجتمع لما بقي فيها من حياة إثر خروجها، إلى كفر المرأة بهذا المجتمع وعدالته.

ثمّة منطقة عادة ملتبسة يتركها السجن في تمثله للعدالة وفي علاقته بها، وقلما يفكّ غموضها. فهذه "ح. ش"، مطلقة وبالغة من العمر إحدى وخمسين سنة تبدأ حديثها باتهام القضاء الذي لم ينصفها حتى بمجرد سماعها قبل الحكم عليها بالإعدام. تقول "حربية": "كان أول سؤال وجهه إلي القاضي، لماذا تُلقيين بالسُّكراني؟ ثمّ منحني ربع ساعة فقط لأدافع فيها عن نفسي؛ ربع ساعة رأها كافية لأبعد عني شبح الموت. قضيت مع هذه المرأة ساعات أغلبها شهادات وفاء لزوج سابقٍ قطعتة إربا ورمت بأشلائه في

غياهب الجُبِّ، فيعثر عليها راعي غنم على مسافة مئة وخمسين كيلومتراً تقريباً من مكان الواقعة في تونس العاصمة، كما تقول عنها سجينته، إثر انتهاء المقابلة معها، كانت تقاسمها نفس الجناح في السّجن. أما قصّتها كما ترويها فكّلها جهداً لشدّ أزر زوجها وصبر على تحمّل بلائه. درست "حربيّة" في مدينة نيس الفرنسيّة وتعرّفت على زوجها هناك، وهي في سنّ العشرين من عمرها، وأنجبت منه ثلاثة أطفال. كان بطّالاً، كما تقول، فخلقت له أفقا. غير أنّ شغفه بالتّدليس وإدمانه القمار أدى إلى إفلاسه، فبدأت تشتغل نيابة عنه وتحرّكت أسباب الرّزق حتّى جمّعت بعض المال. ولكن إدمانه التّدليس دفعه إلى تزوير إمضائها ليسحب مبلغاً مالياً ممّا وفّرت له ولأسرته، فصار مطارداً في فرنسا من قبل فرقة مقاومة الإجرام، ومهدّداً بالسّجن. عندها تدخلت لإنقاذه رغم ما سبّه لها من متاعب فهرّبتته إلى إيطاليا لتصل به في الأخير إلى تونس. ولمّا همّت بالعودة إلى فرنسا أوصد أمامها جميع سبل الرّجوع إليها. ولم يكفه ذلك بل أخفى أبناءها عنها لمُدّة طالت خمس سنوات. ثمّ تفرّ ابنتها إليها بعد أن أفقدها أبوها عذريتها، فطلّقتها بالضرر أخيراً لما أثبتت الضرر الذي لحق بابنتها من أبيها. وحين سمع أنّها خُطبت، داهمها في بيتها ليلاً، وإذا بخطيبها يدخل في اللّحظة التي كان طليقها يهّم شقّ رأسها بساطور، فحال دونها وضربه ضربة أتت عليه. فكانت التهمة لكليهما القتل العمد مع سابقية الإصرار والتّردّد، وحكمت المحكمة عليهما بالإعدام شنقاً، حكماً تراه "حربيّة" جائراً وغير منصف، لأنّها في سردياتها لم تقتل. ظلّت بعد هذا الحكم ثماني سنوات بدون زيارة، وها هي اليوم قد جاوزت ثلاث عشرة في السّجن، بعد الحطّ من عقوبة الإعدام لتصير سجناً مدى الحياة. وتزداد قناعة كلّما طالت مدّة سجنها أنّ السّجن تعذيب نفسي، موت وحياة حتّى الفناء.

"فلة" امرأة في الثالثة والأربعين مطلقّة ولها بنتان وولد، أنهت تسع سنوات من عمرها في سجن النّساء، توفي والدها حسرة عليها: "ماذا تطلبون منّي بعد هذا؟ لقد شربت سمّاً وسقيته لابنتي هروبا إلى الآخرة من زوج ساديّ، أذاقني شتى أنواع العذاب حتّى احترقت وأحرقت معي كبدي. غير أنّي بقيت وتوفّيت ابنتي بعد شهر ونصف جرّاء إهمال طبّي، نذفت خلالها حتّى ماتت". كان الرّوج فظاً، ويزداد شراسة حين السّكر، لامعياريا، يشرب حتّى يوم العيد. طرد ابنه ولم يتجاوز بعد الثانية عشر من عمره. ومن شدّة نقمته على سلوك والده نطق الابن يوماً قائلاً لأخته: "بإمكاني قتله وهو نائم، أدغره بسكّين"

٦) النمط المثالي لسجين العدالة:

نصوغ هنا تأليفة مجردة لما يمكن أن يمثّل عناصر مشتركة بين مختلف المساجين الذين تقاطعت معهم هذه الدّراسة، لنبني، نمطاً مثالياً للسّجين في تونس، نصّفه من الواقع ونصفه الثاني تجريد الباحث لهذا الواقع (٦١)، كمثّل البخيل المثالي الذي وصفه موليير في "L'avare"، ذلك "الأربغون" الذي يفقده صرف المال صوابه حدّ الإحساس بالنهاية (٦٢). كذلك سجيننا، تفقده العدالة صوابه حدّ الكفر بها جرّاء جرم، للأقدار فيه نصيبها. ولا يتعلّق الأمر في هذا الجهد البنائي الذي يحاول أن يبني النمط المثالي للسّجين

بنظرة دونية له تراه مجرماً بالجيلّة، كما ذهب إلى ذلك الإيطالي لمبروزو الذي بحث في العناصر الطبيعية، الوراثة، للمجرم؛ هذه النظرة أفضت به إلى الحديث عن المجرم بالولادة أو بالفطرة: « Le criminel-né » في كتاب سمّاه الإنسان المجرم، بيّن فيه ما يعتبره عناصر التخلف الحضاري للمجرمين بالفطرة، بل إنّ الجهد هنا لا يعدُّ أن يكون بحثاً في العناصر الاجتماعية المشتركة بين مختلف السجّاء.

نحن هنا نحاول في هذا النمط المثالي أن نقوم بعمل تركيبّي يبني من الشّاتات مثلاً بعد تمييزٍ وجرّد وتصنيفٍ السجّين المثال في هذا البحث شابٌّ نرُقُّ في تجلّيه، سارق في مرتبة أولى ومدمن أو مروّج في مرتبة ثانية وقاتل في الثالثة وعنيف في درجة رابعة ومغتصب أو مُواقع في مرحلة خامسة (٦٣)، فيُقَصِّ لذلك اجتماعيًا. ويتراوح عمره بين الثانية والعشرين والخامسة والعشرين، تربّي في أسرة فقيرة ومفكّكة، من أبوين يفصله عنهما جيلان على الأقلّ، انقطع عن الدراسة في سنّ السادسة من التعليم الابتدائيّ، ونسي ما تعلّمه، جاهل بالقوانين في أوّل عهده بالقضاء، خبير خبرة عمليّة بمسالك التحايل عليه بعد فترة من الحياة السجّية. تماهى مزاجه وتشابهت مفرداته بلغة "العنبر" (٦٤)، يرى نفسه دائماً ضحيّة ظرف ما خارج عن إرادته، وغالبا ما يرتبط هذا الظرف بتقصير في سلامة الإجراءات العدليّة.

تساعد سرديات السجّاء على الإمساك ببعض العناصر المشتركة فيهم لشدّة تشابهها، إنّها تكاد تكون واحدة، ويكفي أن تسمع واحدة منها حتّى تستخرج عناصرها البنائيّة. تلك سيرهنّ تداخلت الواحدة بالأخرى، فتصاهرت، لكثرة ما تداولنها فيما بينهن، يُشبعنها قيما لينتصرن بها على خطر السجّن وآثاره على أجهزتهنّ العصبيّة. إنّهن يحدّرن الأوجاع بالمشاعر كتدبير وقائيّ واستراتيجي ضد الضّعف. بَشَرنا هؤلاء مهمّشات، مقتلّعات، تضرهن العودة إلى الوراء، إلى حاضر الماضي فيجتهدن في قتله، ولا يستدعين منه إلّا ما يساعدهن على النسيان، ويربكهن حاضر الحاضر، فتراهن يدرن حوله ليقاومن حرمانه من شروط الحياة الأوليّة ومن الحقوق المدنيّة وليدربن الذات على البقاء وسط الجحيم. أمّا حاضر المستقبل، ومفردات سانت أوغسطين، فانتظار يشوبه الغموض. وقد تضيئ شمس الغد أنفاقهن كلّها. غير أنّ هذا العالم الصادي يهلكهن بأسواره الشائكة ومفاتيحه الغليظة وأبوابه شديدة القسوة لحظة إقفالها عليهن. إنّهن يرين شعار السجّن المهيب المختلف، في بعض علاماته عن شعار الدولة فيرعبهن: أسدان ومفتاحان من الحجم الكبير داخل ميزان.

السجّين في نمطه المثالي شخص شاحب الوجه، منكمش، مرهق من شدّة الفراغ، ضيق حدّ الانفجار. وقليلًا ما يكون قادرا على التركيز والتفكير، أثقلّه ضيق المكان واتّساع الرّمان، يتناقل في مشيته وفي حركته. ينتظر كلّ شيء، شديد الحساسية، بل إنّه يعاني من التهاباتها؛ نفس واسعة وجسد ضيق ومراقب حتّى لم يعد يمتلكه تماما. فلولا هذا الجسد لما كان في هذه "الحفرة". لذلك ينطلق في التنكيل بجسده حرقا ووشما وجرحا وإضرابا عن الطّعام، زيادة على شتّى أنواع الإهمال، والوشم أكثر قدرة على رسم معاناته: إنّه هنا تعبير ساخط بالجسد، إذ هو كتابة جارحة بالنقاط. ومع كل نقطة، تنزف قطرة دم منه: دلفين

وسلحفاة وغضب منفجر من قلبٍ يخرج على هيئة دَبٍّ من لحم سجينٍ ، والباطر يرمز إلى الغرق، أو نقطة محاصرة من أربع جهات تشير إلى العزلة. ولكنّه في نفس الوقت يلجأ إلى تهدئة هذا الجسد، الذي أرهقه، يهدّئه بالسجائر والقهوة بحثاً عن النسيان. أمّا السجينة في تمّثلها المثالي فنزقة هي أيضاً، متمرّسة على المكر والتخفّي، لامعيارية في تمّثلها للعالم الخارجي، شديدة الذكاء، كثيرة الشك، قاسية القلب، لامبالية برأي الناس فيها ليقينها بأنّها أقصيت من الحياة العادية وبشكل نهائيّ لخطأ ساهمت في ارتكابه الصدفه. ولكنّها لا تنس أسرتها بل تظلّ مشدودة إليها، حتّى يكاد ينحصر عند حدودها الكون.

هذا السّجين يقيم حرباً انفعالية على عدالة رمت به في غياهب السّجن على إثر جريمة لا دخل له فيها بل ساقته الظروف إليها بالصدفة فيقاومها انفعاليّاً: "طُحت (سقطت) عند قاض لا يرحم"، "لم يحالفني الحظّ ذلك اليوم"، "لا أملك شيئاً أعطيه"، "لم أجد سنداً يشدّ أزري في محنتي"، "مسحوها في". هذا هو السّجين العادي المتوسّط في مدّة حكمه يرمي بلواه على غيره في الغالب، طفل صغير داخل المجتمع، ينتزع متاع غيره، يسرق، ويقتل، ثمّ لا يقبل غير تفهّم فعلته وسماحه. فالسّكين فلتت من يده ولم يكن ينوي القتل. وإذا ما عوقب يُناور ويبيكي، مسبقاً العاطفي على العقلاني. مثل طفّل صغير في انحرافه. أمّا السّجين لفترة وجيزة، وعائد، فمدمن على ما يقترف من جرم (Toxicomane) جرّاء مشكل ظلّ بلا حلّ فتراه يخرج من السّجن ليعود إليه، وفي شكل لولبيّ. وأكثر ما يدمن عليه السّجين العائد لمدّة قصيرة المخدّرات والسّرقة، والقحب إذا تعلّق الأمر بالنساء. وثمة السّجين بإضافة حرف التّاج "ال". "إنّه ذاك الذي "صقّى" و"نوزّر" (٦٥) بعد مخاوف بلغت أقصاها. ولمّا يحصل على حكمه تصفّى نفسيته ويلتفت إلى محيطه السّجني، ويبدأ في تنظيم حياته هناك بمرمجتها حسب زمن العقوبة الذي فرضته العدالة. وشيئا فشيئا يصبح من "خبراء" السّجن فيتمتّع فيه برأسمال رمزي بعد أن مُنح اعترافاً جماعياً، فلكلّ عالم رموزه وكباره. هكذا يعيش السّجن في وسط المدّة وتنطلق المغامرة. وعند اقتراب مدّة نهايتها، بعد عشرين سنة من السّجن مثلاً، تكثّر مخاوف الخروج ، فيدخل مرحلة جديدة يعدّ فيها استراتيجية العودة إلى مجتمع هجره منذ أمد وانقطعت به السّبُل.

(٧) ثقافة المنع وفنّيات التحايل:

بعض السّجناء من "الموزّرين" يتحوّلون بالتدريج إلى "خبراء" في الأحكام القضائية بما يكتسبونه من معرفة عمليّة واسعة، يعلّمونها للمبتدئين بالتلقين. وضمن هذه المعرفة تدقيق في فصول القضايا، وطرق البحث فيها، وما يقال أثناء التّحقيق وما لا يُقال، وعدد الدوائر ومن يجلس فيها، وسلوك كلّ قاض وما تعوّد عليه من أحكام: " هذا القاضي يعرف ربّي، وذاك لا يعرف ربّي"، هذا "يأكل" (٦٦) وهذا لا "يأكل" (٦٧). وعند حضور السّجين المبتدئ أمام هيئة المحكمة يجد أنّ ما تلقّنه من "خبراء السّجن" يتطابق بصورة مدهشة، في الغالب، مع ما شاهده بأّم عينه. الفصول جنحة و"دريبه" و"وزارة" (٦٨).

من يُجرى معه البحث في الابتدائي فحكمه خفيف. أمّا من يبحث لدى التحقيق فسيؤزّر لا محالة. وتُحفظ الفصول وأحكامها فصلا فصلا في الأثناء وعن ظهر قلب وخاصة تلك التي تتعلق بالإعدام أو الأحكام الطويلة من قبيل الفصل (١١٩) الذي يتوافق مع جريمة القتل العمد مع التّنكيل وحُكمه الإعدام. وفي هذا الجدول بيان للقضية وفصلها وحكمها مبنية من قبل كبار المساجين أنفسهم (٦٩):

سَلَم الأحكام كما يحفظها المساجين

القضية	فصولها القانونيّة	الأحكام
القتل على وجه الخطأ	الفصل ٢٠٨	من ١٠ إلى ٢٠ سنة
السبق العمد مع سابقية القصد	٢٠١ - ٢٠٢	من مدى الحياة إلى الإعدام
القتل العمد مع التّنكيل	٢٠١ - ٢٠٢ - ٢٠٥	الإعدام
الاعتداء بالعنف الشديد الناجم عنه موت عن غير قصد	٢٠٧ - ٢٠٨	من خمس إلى عشر سنوات
العنف الشديد الناجم عنه سقوط مستمر مقداره ما فوق ٢١ ٪	الفصل ١١٩	من خمس إلى عشر سنوات
العنف المتبادل	-	من ٦ أشهر إلى عام
المفاحشة	٢٠٥ و ٢٠٨	من ٢٠ إلى ٢٥ سنة
الاغتصاب	نفس الفصول	من ١٠ إلى ٢٠ سنة
شراء مصوغ مسروق	-	من عامين إلى عشر سنوات
سرقات مجرّدة	-	دريه: المبتدئ من ٤ إلى ٦ أشهر. العائد: من ٤ أشهر إلى عام ونصف

في بعض الحالات تدفع المعرفة بخفايا القضاء إلى السير في شوارعه الفرعية دون الأصليّة، ويصبح فيها كاتب المحكمة حاسما والشرطي سلطة. وعلى قدر الموانع وكثرة التّعقيد تكون مسالك التحيّل (٧٠). وبقدر

ما تقلّ الحواجز في العلاقة بالقضاء وتضعف منظومة المنع، تنكشف مسالك التّحيل وتتهاوى تقنيات المناورة. ومن مسالك التّحيل الإنكار بالنسبة للمبتدئ، ورمي المسؤولية على أعوان الأمن بالنسبة للعائد. وهي مسالك تأتي أكلها، إذ تجعل حاكم التّحقيق يهمل محاضر الشّرطة العدليّة ليعيدها بنفسه.

ينسحب هذا أيضا على عالم السّجن، فيقدر الحواجز وعلى قدر المنع ينشط الترافيك ((Trafic ويكثر استهلاك المخدّرات والإدمان عليها داخله. لقد لوحظ يوما في أحد السّجون أنّ أعوانه يحملون معهم كلّ يوم ما يقارب الخمس عشرة "نسكافيه" يستهلكون واحدة منها وتختفي البقيّة. فتبيّن عند التّحقيق أنّها محرّمة على المساجين وأنّ الأعوان يحملونها معهم للتّرفكة. ولما فسح المجال رسميًا لبيعها داخل السّجن هوّت في لحظة منظومة التّحيل. ممّا قد يعني أنّ علاقتنا بالمنع تحتاج إلى مراجعة. فيقدر إحكام الغلق وتكثيف المنع، يكون الفتح. لقد كان منع بيع النسكافيه ظلما، فقبول التّحيل. ومن مظاهر الظلم كذلك المغالاة في الشدّة عند كلّ محاولة اختراق للقواعد السّجنيّة، كالفرار مثلا، فيقال: "السّخطة عامّة والرّحمة خاصّة"، أي أنّ العقوبة تسري على الجميع، أمّا الرّحمة فعلى فرد واحد. يضاف إلى هذا إصرار على الحلول الأمنيّة، في بعض الحالات التي تحتاج إلى حلول صحيّة أو تربويّة، من قبيل الإدمان على المخدّرات أو الخمر أو السرقة، وحتى العهر أيضا. لقد سُجنت لُبنى، التي لا تعرف عمرها على وجه التحديد، ثلاث عشرة مرّة من أجل السرقة والسّكر ومع ذلك لم تكفّ بعد عن إدمان السرقة والنّشل والسّكر. لبنى تقول أنّها عن السرقة والسّكر لأنّ السّجن قد قوّم سلوكها بل لأنّ أمّها كفّت عن زيارتها ومدّ العون لها عند حبسها. ومنهنّ من تدخل السّجن أربعين مرّة من أجل المرادة بلا أمل في التوبة عن فعلها الإجراميّ. وهذه المعادة قد تكون أكبر دليل على فشل المنظومة العقابيّة الراهنة التي لا ترى غير السّجن حلًّا للحدّ من الجريمة.

الخاتمة:

العدالة مرجوة ومدانّة. هكذا هم السّجناء في تمثّلهم لها، ينشؤونها قيمةً ودينونها مؤسّسة، وهم إذ يفعلون ذلك إنّما يحاجّون نظاما اجتماعيًا في وعيهم العميق، نظاما لطالما عاشوا على تخومه. المشكلة، إذن، ليست مع العدالة في العمق بل في وضع اجتماعي أقصاهم، فتشابهوا مع عدالة لم تفهمهم، على معنى أنّها لم تأخذ في حكمها بطورفهم. والجور عندهم يأتي، في وجه من وجوهه، وفيما يجمعون عليه، من التطبيق الحرفي لعدالة انحازت إلى هذا النظام الاجتماعي الذي لم يجدوا فيه مكانا. ولأنّها عدالة منحازة، أي لا تأخذ بالظروف والأسباب، فإنّ السجين الموقوف بناورها ويبحث عن مسالك للتّحاييل عليها من داخلها، أمّا المحكوم فقد سلّم أمره لها.

الموقوف لا يرى في العدالة غير قاض سيحكم عليه، بصرف النظر عن القوانين التي تحكمه؛ هذه القوانين لا تعنيه إلّا بمقدار ما فيها من ثغرات وفراغات قابلة للتأويل والمناورة. ومن المثير ملاحظة أنّ ما دعا إليه أرسطو منذ ما يزيد عن ثلاثة آلاف سنة ونصف من تعديل للعدالة بالإنصاف هو عينه ما يطلبه السّجين

اليوم حين يراها أخذًا بالأسباب. وكأنّه يجادل فلاسفة السياسة في تعاليمهم على واقع العدالة بحثًا عن مثلها. العدالة في عيون السجّناء وُضعت لتحكم على الفقراء دون غيرهم بالسجن. لكنّ به إخفاء لعجز المجتمع عن إدماج كلّ أفرادِهِ. ومتى ضاقت مساحة العدالة الاجتماعية والمساواة بين الطبقات، انتشرت السجون وازدادت حاجة النّظام السّياسي والاجتماعي إليها. وإذا ما حاولنا البحث في علاقة السّجن بمختلف الطبقات الاجتماعيّة لوقفنا عند معاينة لافتة للانتباه مفادها أنّ الطبقة الوسطى هي الأكثر تحصيلًا من عالم السّجن تليها طبقة الأغنياء، أمّا الطبقة الفقيرة فهي الأكثر تزويدًا للسّجن بأهله. بعض الأغنياء قد تدفعهم لامعياريتهم المالية إلى الاستخفاف بالقانون والتّطاول عليه، أمّا الطبقة المتوسطة ومنها القضاة ورجال التعليم والأطباء والمحامون فتبدو الأكثر تمسّكًا بالقانون والتزامًا به ورغبةً في التعاقد عليه. فالقانون محصّنٌ عندها ((Inviolable) ومحصّنٌ لها، وأمّا الفقراء فتدفعهم ظروفهم دفاعًا إلى انتهاكه، فتراهم لا يقبلون أحكام العدالة الجزائية ولا يتحمّلون مسؤولية ما فعلوا بل يناورونها، أو يبحثون لهم عن شريك في المجتمع، وغالبًا ما يكون هذا الشّريك أبا أو قاض أو محيط اجتماعي، فينادون بالإنصاف. وكم في السّجن من معوّقين ذهنيًا أو نفسيًا أو عضويًا، وكم فيه من مشرّدين وبؤساء وعجّز كان يمكن أن تؤويهم دور للرعاية الاجتماعيّة والنفسية والصحيّة بدل المراقبة والمعاقبة.

ولأنّ السّجن إقصاء اجتماعي وسياسي في العمق، فقد أضطرتّ السّلطة إلى أن تخفيه بعيدًا عن المدينة لتضعه في تخومها وأطرافها وعلى مسافة أميال منها درءً لضعفها وصيانة لتجليها ومظهرها، بإخفاء تناقضاتها وعناصر فشلها في تحقيق العدالة الاجتماعيّة. وكلّما عجّزت هذه السّلطة في ما هو اجتماعي، نشط الجزائريّ لتمتلي السّجون بالمقصين والمهمّشين والفقراء الذين نالوا حظًا من التعليم قليلًا.

العدالة قاهرة في الأصل والسّجين مجرم بطبيعته. هكذا يتمّ تبادل الاتهام بينهما. فما كان للقاضي أن يودعه السّجن لو لم يكن قد ارتكب جرمًا، وما كان للسّجين أن ينال هذا المصير، فيعاني حكمًا مجحفًا لو لم يكن القاضي غير منصف، سريع في حكمه. تنضاف إلى هذا شروط اجتماعيّة تتحمّل معه بعض الوزر. فالجريمة متقاسمة عنده، مشتركة بين أطراف عدّة: ظروف هيأت وقاضي حكم وصدفة كانت مواتيّة ومهمّش نَفذ. هكذا ينزع السّجين عنه ما علق به من صفة إجرامية ليرى نفسه صحيّة العدالة والمجتمع. السّجينُ صورتنا لأنّه يكشف عمّا فينا من قدرة على أن نكون خَطيرين؛ نسخةً منّا ولكنها ذهبت إلى الأقصى في ردة فعل جرّته إليها تناقضات اجتماعيّة قاهرة، وظروف ما كان له أن يرتكب جرمه لولاها. وإذا ما كانت هذه هي الدوافع الحقيقيّة في الغالب لارتكاب الجريمة، فإنّ السّجن، بما هو تقنية سياسيّة لمعاقبة الجسد، يبدو حلاً هاربا من تحدّيات أخرى كالتمنية والتوزيع العادل للثروة والحقّ في المدرسة، فأزًا من الحلول الإصلاحية العميقة. وقد تكون الدعوة إلى غلق السّجون دعوة طوباوية ورايكاكية، ومع ذلك يظلّ واقع الإقصاء قائمًا مادامت أسوار السّجن لا ترتفع إلّا في وجه الفقراء والمقصين لتتغلغل عليهم، ممّا قد يدفع باتجاه التفكير مجدّدًا لا فقط في تطوير العالم السّجني بل في إيجاد حلول موازية له: تنموية

وصحية ووقائية، فبعض الأفعال التي تعتبر جرمية قد لا تحتاج لأكثر من موطن شغل يعفي فاعله من السرقة مثلا، وبعضها الآخر يمكن أن يجد في المصلحة حلها الأنجع من قبيل الإدمان الذي تمتلئ به أجنحة السجون في تونس. المصلحة تشفي والسجن يعاقب. وليس في إدمانه ما يضير الحق العام أو الخاص.

يتجنب المجتمع، وهو يختار أن يعاقب الجسد بالعلق ويبعد السجن عن المدينة، إمعان النظر في قصوره والوقوف عند مظاهر فشله على إدماج ضعفائه. والسجين يعي ذلك حين لا يجد حوله ممن يقاسمه قر السجن شتاءً وحره صيفا وظلمته في كل الأوقات، سوى أمثاله من المهمشين، فيكفر بالعدل والعدالة ويتوعد، سرا أو علنا، من الثأر لنفسه من مجتمع تخلى عنه وعدالة لم تجد لديها متسعا من الوقت حتى لسماعه. هكذا تبدو المعضلة، في وجه من وجوها، معضلة تواصل بين السجن والعدالة، ولذلك تُبنى تمثلاته لها على هذا النحو من القتامة. وتتورط إدارة السجن هي أيضا في هذه النظرة القاصرة للسجين حين لا ترى فيه إلا مجرما قد يحتاج في أحسن الحالات إلى رعاية نفسية، أما الرعاية الاجتماعية فمغيبية من الاهتمام، بل إنها ترى في الضغط الاجتماعي شكلاً من أشكال العقاب الشرعي والحرمان من الحقوق المدنية لمجرم مفرغ من لقاء مع محيطه الاجتماعي. الرعاية النفسية إدانة للسجين والرعاية الاجتماعية، إن تمت، ستكون اعترافا بمسؤولية المجتمع ومعه عدالته بالتقصير.

إن تاريخ العقوبة في تونس وما فيه من حيف قد جعل مخيال الناس عن العدالة يتماثل مع ما يحملونه عن السلطات السياسية المتتابعة من قهر بدءاً من عهد البايات مروراً بالاستعمار الفرنسي الغاشم وصولاً إلى مرحلة الاستبداد الأخيرة التي عرفها حكم بن علي. فالعدالة جائزة بقدر ما تكون السلطة السياسية جائزة في مجتمع يتحدد إيقاع القضاء فيه بإرادة غير قضائية. لذلك كان "السجن للرجال" في التمثل الاجتماعي التونسي، أي شرفاً لا يناله إلا من كان رجلاً. وهي عبارة أطلقت على المساجين الذين قاوموا الاحتلال الفرنسي وعممت بعد ذلك على غيرهم. وقبل ذلك رُمي بقائد ثورة القبائل في الظهير التونسي سنة ١٨٦٤ في السجن حتى قضى، وامتلأت السجون التونسية في العشرينين الأخيرتين بالمعارضين لنظام بن علي وبكل من رفض الامتثال لجور حكمه وفساده حتى انتهى إلى ما انتهى إليه هاربا من "ثورة شعبية" أطاحت به: "والظلم مؤذن بخراب العمران...وعائدة الخراب في العمران على الدولة بالفساد والانتقاض" (٧١).

تقوم عدالة السجن على مفارقة مفادها إعادة الإدماج بالإقصاء. فالسجن، من هذه الوجهة، إصلاح وتأهيل بالغلغ والإبعاد عن الحياة العادية والأسرية. هذه بداهة السجن، غير أنها لا تصل إلى قناعة السجين الذي لا يرى فيها إلا لفظاً للمجتمع له وتخليه عنه، بصرف النظر عما اقترفه من جرم حتى وإن كان قتلا. وقد يكون الحل ليس في غلق السجون واعتبارها إحدى عورات المجتمع، إنما في خلق مؤسسات اجتماعية يتواصل من خلالها السجين مع محيطه وينزل فيها القاضي من عليائه ليستمع إلى حكم السجن عليه، فيتواصل معه ويفهم منطقته. وعلى المجتمع إعادة التفكير في معنى العقوبة وكيفية باتجاه المحافظة على آدمية السجين وكرامته. وأدميته تكمن أولاً في اجتماعيته وتواصله مع

حياته الأسرية. فالمجرم ليس مجرماً بالطبع كما ذهب إلى ذلك المدرسة الوضعية الإيطالية منذ الربع الأخير من القرن التاسع عشر حين اهتمت بالخصائص العضوية للمجرمين. ومتى ما عومل السجن معاملة المجرم الموصوم اتسم سلوكه بنزعة انفلاتية، متمردة، غير قابلة للرقابة التنظيمية المؤسساتية، وخلق أشكالاً من التحايل والمناورة تجهلها المؤسسة العقابية والسجنية. وكلما ضاق الخناق على السجن، ابتدع له أساليب جديدة من التخفي والمراوغة والتعويض. وهي من إفرازات الحياة السجنية كالقدرة على مخالطة القانون بالقانون، والرشوة والمخدرات واللواط.

هكذا بدا السجن التونسي هذه الأيام متطاولاً على عدالة يراها غير منصفة، جريئاً جرأة استمد بعض عناصر قوتها من ثورة أطاحت بالنظام السياسي القائم في تونس وطرقت رئيسه. وها هي الآن تحكم عليه بالسجن المؤبد. والثورة الكبرى عند نيتشه (٧٢) أن يتناول العبيد والذمء على أسياذ ليسوا أسياذاً، وأن لا يعتقد قليل الذكاء في القديسين وفي أصحاب الفضائل الكبرى، وأن لا تعتقد الطبقة الدنيا في الطبقة الحاكمة، وأن لا تعتقد النساء في تفوق الرجال عليهن. تلك هي الثورة عند نيتشه، وها إن السجن التونسي، على الأقل كما بدا في هذا البحث الميداني من داخل السجون التونسية يفك السحر عن العدالة (désenchanter la justice) ويعرفها بالصد في الغالب.

ولعلنا في حاجة ماسة اليوم، بما أن الأمر على ما هو عليه، إلى إعادة النظر في أشكال "المراقبة والمعاقبة" وفي تصور مورفولوجية السجن بما هو مؤسسة عقابية، كالتخلي عن طابعها المشتمل، البانوبتي panoptique. هذا الطابع يقوم على وجود برج مرتفع في الوسط تحيط به زنانات مكشوفة تساعد على المراقبة والتحكم، فتشتمل داخله بنظرة واحدة. ومن الأفكار الممكنة والتي قد تحدث ثورة في السجن، لو تمّت، تحويلها إلى أحياء سكنية تمارس فيه الحياة بشكل شبه طبيعي ولكنه مغلق. فالنظرة البانوبتية التي تقوم عليها السجون لا ترى إلا الخارج، البراني، أما الداخل ومنه نفسية السجن وتمثلاته فبعيدة عن الإدراك ضمن هذا التصور الفوقي، المتعالي. وكم تحتاج بعض سجون اليوم إلى أن تصبح مستشفيات ومؤسسات للدفاع الاجتماعي ولخلق حياة جديدة لا تنفي العقوبة ولكنها تجدد الأمل والحياة بشكل مختلف.

العدالة الاستقامية (٧٣)، هكذا رأها الجرجاني، وهكذا تراها المؤسسة السجنية، ولكنها عملياً تنتج ضدها، أي غير الاعتدال على معنى الشطط. كذلك يتمثلها السجن ويتوعدها، وهذا كنزعة سائدة، فيهدد بالميل إلى ضدها واحتراف الجريمة عند خروجه من السجن لأنه يستفي حقه منه دون أن يوقر له حقه في العيش الكريم داخله وخارجه. أفلا نحتاج، إذن، بما أن الوضع على ما هو عليه إلى إعادة النظر في أشكال المراقبة والمعاقبة وإلى مراجعة منظومة المنع في الثقافة العربية؟

الهوامش:

١- لا يتخذ الباحث أي موقف من العدالة الجزائية معها أو ضدها، ولا يحتاج في استخراج ما يدور بخلد المساجين إليهم. وكل ما يعنيه رفع أصواتهم حتى تخرج من وراء أسوارها بما لها وما عليها. والباحث، إذا ما بلغ هذا الغرض، مطمئن إلى اكتساب ما زاد على ذلك.

- ٢- بصرف النظر عن صدق أو كذب ما ينقله السجين عن نفسه، فذاك أمر له أهله المختصون به من القضاة. ما يهمني هو أن أخرج تمثلات السجين للعدالة الجزائرية، خطأ أو صوابا.
- ٣- نضع الثورة بين معقفين (قوسين) لقناعتنا بأن الثورة مسار طويل لا يمكن الحكم لها أو عليها قبل أن تحقق الأهداف التي اندلعت من أجلها، ومنها في الحالة التونسية، الحرية والكرامة والحق في التشغيل والعيش الكريم وتطوير مقومات الدولة العصرية.
- ٤- السجن المدني بالمرناقية يقع على بعد حوالي ٢٤ كلم من تونس العاصمة، ويعوّض سجن تونس الذي تمّت إزالته منذ ما يزيد عن أربع سنوات، وكادت أرضه تؤول حسب ما تداوله الشارع التونسي إلى ليلى بن علي زوجة الرئيس السابق لتونس الذي فرّ تحت ضغط ثورة شعبية أطاحت به وبجزبه الحاكم. ويحتوي سجن المرناقية نظرا لجذته على هندسة عقابية متطورة في مختلف أبعادها الأمنية والإصلاحية. وتعتمد الهندسة السجنية على استقلالية الخدمات المقدمة للمساجين وإفرادتها ضمن وحدات إقامة تسمى المجمعات التي تنقسم بدورها إلى أجنحة. يُجاور هذا السجن مبنى قديم كان قصرا للباي حوّله بعد ذلك إلى حبس.
- ٥- السجن المدني بمنوبة يعتبر الوحيد الذي يأوي العنصر النسائي فقط. وهو في نفس الوقت سجن إيقاف وسجن تنفيذ حسبها جاء بالفصل ٣ من القانون المنظم للسجون إذ يأوي السجينات الموقوفات تحفظيا وكذلك السجينات المحكومات بعقوبة سالبة للحرية وبعقوبة أشد.
- ٦- العدالة كإنصاف كتاب مرجعي كلاسيكي لدجون رولز ترجمه إلى العربية حيدر حاج إسماعيل، بيروت، المنظمة العربية للترجمة، ٢٠٠٩
- ٧- كما في حالة الإعدام.
- ٨- أقول السجن الموقوف على وجه التحديد لأنّ السجن الذي أُجريت حوله هذه الدراسة يعتبر سجن إيقاف. ثمّ إنّ السجن الذي استكمل مختلف مراحل التقاضي تنتهي معركته مع العدالة لتستقرّ نفسه ويلتفت إلى محيطه السجني يبحث فيه عن موقع وحياة بعد أن رضي بالأمر الواقع.
- 9- GARFINKEL, Harold, « Proceedings of the Purdue Symposium on Ethnomethodology », Institute Monograph series, n° 1, Institute for the Study of Social Change: Purdue University, 1968.
- 10- COULON, Alain, Ethnométhodologie et éducation, Paris, P.U.F, 1993, p. 17.
- 11- BOURDIEU, Pierre (sous la direction de), « comprendre », in La misère du monde, Paris, Seuil, 1993, p. 1391.
- 12- STRAUSS, Claude Lévi : (1955), Triste Tropiques, Paris, Plon, p. 3
- ١٣- ينبغي الإشارة إلى أنّ عدد المقابلات فاقت هذا العدد إذا ما احتسبنا المقابلات الاستكشافية، وتلك التي لم تنجح لسبب أو لآخر كاضطرارنا أحيانا إيقاف مقابلة من شدة انفعال سجين وهو يروي قصته مع العدالة ويتذكر ملبسات المشكلة التي وقع فيها. وثمة أخرى عدل عنها السجين لخيبة رجاها فينا، إذ كان يتوقّع منا خيرا مباشرا بعدها. وعند مصارحته بأنّه، وبهذه المقابلة، إنّما هو يساعد الباحث على إنجاز بحثه، يعدل عنها ويغادر القاعة التي تجرى فيها المقابلات. وثمة من ساوره أمل بإمكانية إخراجي إياه من السجن. ومن المقابلات ما لا تضيفي إلى فكرة ما لفقّر في لغة السجين وعجزه عن التعبير عن ذاته. هكذا كان الجهد شاقا كلّ مرّة في إقناع السجين بأنني لست سوى باحث في علم الاجتماع يرغب في إنجاز كتاب حول تمثلات السجن للعدالة. ورغم الإصرار على توضيح السياق حتّى نتجنّب المغالطة في الإجابة ومع ذلك فإنّ انتظاراته متا كانت غالبا تفوق ما لا قدرة لنا عليه، ومصدر الصعوبة استثنائية الحالة البحثية التي لا عهد له بمثلها.
- ١٤- بلغة السجن يعني الموزر السجين الذي عوقب بحكم طويل من قبيل مدى الحياة مثلا.
- ١٥- تسمّى بوشة، بلغة السجن، المرأة التي تقضي عقوبة سجنية قصيرة على غرار حكم بثلاثة أو ستة أشهر.
- 16- HOBBS, Thomas, Leviathan, Trad. F. Tricaud, Ed. Sirey, 1971, pp. 124126-
- 17- يقول روسو: " يمكن للقانون أن يقرّ امتيازات معينة، ولكنّها بكلّ الأحوال لا يمكنها أن تُسنَد لأيّ فرد كان". فالقانون، في رأيه، مبادئ عامة تنظّم المجتمع ويتعاقد عليها الأفراد. أنظر:
- ROUSSEAU, Jean-Jacques, Du contrat social, Livre 2, chapitre 6, éd. Garnier Flammarion, 1966, pp. 74-75
- 18- MARX, Karl, Programme du parti ouvrier allemand, trad. M. Rubel et L. Evrard, coll. « Bibliothèque de la Pléiade », Ed. Gallimard, 1965, p. 1420
- 19- De Tocqueville, Alexis, De la démocratie en Amérique, Coll. Garnier-Flammarion, éd. Flammarion, 1993 et 1999
- 20- PERLMAN, C. (1984), « Les conceptions concrètes et abstraites de la raison et la justice », J. Ladrière et P. Van Parijs (dires.) Fondements d'une théorie de la justice : essais critiques sur la philosophie politique de J. Rawls, pp. 195211-. Louvain-la-Neuve : Institut Supérieur de philosophie.

- 21- RAWLS, John, Théorie de la justice, Paris, Seuil, 1971, p. 41
- 22- BENTHAM, J., An Introduction to the principles of morals and legislation, éd. J. H. Burns and H. L. A., Hart, Oxford, 1970.
- 23- SPERBER, Monique Canto, (Sous la direction de), Dictionnaire d'éthique et de philosophie morale, Tome 1, Paris, PUF, 1966, 4ème édition, Dicos, poche, 2004.
- 24- CONDORCET, Journal d'instruction sociale, 1793.
- 25- AKOUN, André et Pierre Ansart, (sous la direction), Dictionnaire de Sociologie, « Terme Justice » Le Robert, Paris, Seuil, 1999, p. 300
- 26- BOURDIEU, Pierre, et Jean Claude Passeron, Les Héritiers : les étudiants et la culture, Paris, Minuit, 1985, pp. 107 - 114.
- 27- HUME, DAVID, Traité de la nature humaine, trad. A. Leroy, Ed. Aubier, 1962, pp. 612 - 613
- يقول هيوم: "بالنظر إلى ما تميل إليه قلوب البشر حالياً، قد يكون من الصعب أن نجد مثلاً تاماً مثل هذه العواطف الواسعة. ومع ذلك، يمكننا أن نلاحظ أن حالة العائلات تقترب من هذا الوضع، إذ كلما كان الإيثار المتبادل قويا بين أفرادها اقتربت العائلة من ذلك إلى أن يزول كل تمييز في الملكية لتصبح ملكية واحدة إلى أبعد الحدود. وهكذا، تعتبر القوانين الوشائج بين الزوجين من القوة بمكان محو كل تمييز في الممتلكات ويضفي عليها طابع الإلزام". ويضيف في نفس السياق: "هكذا تقوم قواعد الإنصاف كلها على الأوضاع والشروط التي يوجد عليها البشر ويعود مصدرها وعلّة وجودها إلى تلك المنفعة التي يجدها الناس عندما يحترمون هذه القواعد بحذافيرها".
- ٢٨- جون رولز، العدالة كإنصاف، مرجع سبق ذكره، ص. ١٤٤.
- 29- NIETWSCH, Friedrich, La volonté de puissance, Tome 2, Paris, Gallimard, 1995, pp. 158 - 159.
- 30- PLATON, Apologie de Socrate, 38d-39b, trad. L. Robin, coll. « Bibliothèque de la Pléiade », Ed. Gallimard, 1950, pp. 178179-
- 31- NIETZSCH, Friedrich, Crépuscule des idoles, Paris, Gallimard, 2004, p. 20
- 32- DE BALZAC, Honoré, La maison Nucingen, 1989, (édition de référence : Alexandre Houssiaux, 1855)
- 33- BALZAC, « Lettre sur le procès de Peytel », in œuvres complète, Paris, Calmann-Lévy, 1879
- 34- PASCAL, BLAISE, Pensées, « Bibliothèque de la Pléiade », éd. Gallimard, 1954, p. 1160
- 35- ALAIN, Eléments de philosophie, coll. « Idées », Ed. Gallimard, 1941, pp. 312313-
- ٣٦- يعرف أرسطو المنصف كالتالي: "إنّ المنصف، وإن كان في نفس الوقت عادلاً، ليس ما هو عادل بمقتضى القانون، وإنما ملطّف من ملطّفات العدالة القانونيّة. والسبب قائم في أنّ القانون هو على الدوام أمر عام وفي أنّ فحمة حالات نوعيّة ليس بوسع المرء أن يصوغها في ملفوظ عام ينطبق عليها انطباقاً يقينياً... وهكذا ندرك بوضوح ما هو المنصف وندرك أنّ المنصف هو العادل وندرك أنّه متفوّق على نوع من أنواع العادل" أنظر : RICOEUR, Paul, Le juste, Op.cit., p. 5
- ٣٧- جبل للدولة غير مأهول بالسكان لم يجد ساكنه من حلّ سوى العيش فيه.
- ٣٨- وهنا يختنق مراد بالعبارة ثمّ يُجهش بالبكاء.
- ٣٩- يتحدّث السجناء بإطناب عن كلفة المرافعة وعجزهم عن تسديدها.
- 40- ROUSSEAU, Jean Jacques, Du contrat social, Op.cit., p. 16
- 41- FOUCAULT, Surveiller et punir: naissance de la prison, Paris, Gallimard, 1971.
- 42- DROIT, Roger-Paul, Michel Foucault, Entretiens, Paris, Odile Jacob, 2004, p. 65
- 43- GOFFMAN, Erving, Aziles : étude sur les conditions sociales des malades mentaux, Paris, Minuit, 1968, p. 41
- ٤٤- الكلمات التي وضعت بين ظفرين جعلها من الدارجة التونسية وبالذات من لغة المحاكم والسجون والمساجين.
- ٤٥- يقصد السجين من هذه الفكرة أن التحقيقات الأوّليّة التي تُجرى في مراكز (مخافر) الشرطة العدليّة تحدّد في الغالب حكم القاضي.
- ٤٦- الرئيس الذي أطيح به في ٢٠١١ إثر ثورة شعبية انطلقت من الأطراف المقصية.
- ٤٧- السجين العائد هو ذاك الذي دخل السجن أكثر من مرّة حتّى أنّ بعضهم يترك أمتعته داخله لأنّه واثق من عودته. هذا الصنف من

- المساجين يصبح عارفا بمدخل القانون ومخارجه، وتتكوّن لديه ثقافة قضائية وسجنية عملية.
- ٤٨- هنا أُجريت مقابلات محدودة مع بعض القضاة لأسألهم عمّا يعتبره السّجن تقصيرا في الإجراءات القضائية.
- ٤٩- أُنظر في نفس هذا المعنى أطروحة دكتوراه لسامي نصر، سوسولوجيا العود: دراسة سوسولوجية لظاهرة العود داخل المؤسسة السّجنية وخارجها، كُتبت في العلوم الإنسانية والاجتماعية بتونس، السنة الجامعية ٢٠٠٧-٢٠٠٨، ص. ٣٨٧.
- ٥٠- ولد القفّة أو ولد الماكلة تعني رفيقه الذي يشاركه الأكل ويتقاسمه كل شيء في السّجن.
- ٥١- المخلوع نعتٌ صار يُطلق على الرئيس الفار بن علي. وقَلما يذكره التونسي بالاسم بل بنعوت في الغالب.
- ٥٢- خذوا مواقعكم للقيام بعملية التعداد المعتادة.
- ٥٣- المقصود بالركز كجنيّة المعتودون على الإجرام، وطالت مدة سجنهم حتّى ألقوه وتمرسوا بنمط الحياة فيه. ومنهم من صار عاجزا عن مغادرته، ولو أُفرج عنه.
- ٥٤- الباحث مدين للأخصائي النفسي بسجن المديني بالمرناقية السيد منير الدريدي على ما قدّمه لهذا البحث من مساعدة بما في ذلك هذه الرسوم والأوشام.
- 55- LARGUECHE, Dalenda, « Dar Joued ou l'oubli dans la mémoire », in Dalenda et Abdelhamid Larguèche, Marginales en Terre d'Islam, Tunis, Cérès EDITIONS, 2000, pp. 85 - 111
- ٥٦- أطلقت هذه العبارة في البداية على سجناء المقاومة ضد المستعمر الفرنسي. واستُعملت بعد ذلك مدخلا لإعادة إدماج الرّجال ضمن نسجهم الاجتماعي فكان شبيها لم يكن، بل إن السّجن يشد من عزم الرّجال ويعزز قوتهم.
- ٥٧- ذنوب لم ترتكبها على حدّ زعمها، طبعاً، فلنسا معنيون في هذا البحث، مثلما سبق أن أشرنا في موضع آخر، ببلوغ الحقيقة، بقدر ما تتعلّق ببلوغ تمثّل السّجن للعدالة.
- ٥٨- المرأة لا اسم لها في هذا النصّ ولا مدينة حتّى لا تُتبيّن هويتها أو جغرافيتها احتراماً لحرماتها. مع أنّ "ميم" مثلا تصرّ على ذكر اسمها كاملا، ولكني لا أفعل ذلك تجنّبا لما قد يحصل من إحراج للأسر المعنية، والتي قد تلجأ إلى مقاضاة الباحث لو كشف عن هويّة السجينة المبحوثة.
- ٥٩- نزار قبّاني، يوميات امرأة لامبالية، بيروت، لبنان، منشورات نزار قبّاني، الطبعة ١٧، ١٩٩٩، ص. ٢٨
- ٦٠- شكل من أشكال التعذيب يوضع فيه المتهم على شاكلة دجاجة حين تسلق.
- ٦١- النمط المثالي مفهوم طوره ماكس فيبر انطلاقاً من دراسته للفكر الرأسمالي ليكون دليلاً يساعد على صياغة الفرضيات، ويتعلّق الأمر فيه بجملة من المفاهيم التي تتمفصل فيما بينها لبلوغ الواقع وما فيه من ترابطات دالّة. ويمكن من بناء الظاهر في أكثر تجلياتها صفاء ووضوحا بتكثيف وجهات نظر الباحث في اتجاه واحد حتّى يحصل على ترسيمة مجرّدة لها نصفها من الواقع ونصفها الثاني تجريد الباحث لهذا الواقع. أنظر مثلا أطروحة ماكس فيبر "الأخلاق البروتستانتية والفكر الرأسمالي": WEBER, Max, L'Ethique protestante et l'esprit du capitalisme, Paris, Plon, 1905, 1920
- 62- MOLIERE, L'Avare, Cérès éditions, Tunis, 1994, p. 17.
- ٦٣- إحصائيات الإدارة العامّة للسّجون والإصلاح للسجناء المودعين حسب الجرائم والوضعية الجزائيّة أقلت بتاريخ ٢٤ أبريل ٢٠١٢.
- ٦٤- عُرف السّجن التي تتعلّق على المساجين تسمّى عنابر في لغة ساكنيها.
- ٦٥- توّزّر بلغة السجناء تعني صارت قضيته قضية وزارة وعوقب عقابا طويلا في مدّته، وأضحت تشير في الاستعمال الاجتماعي التونسي إلى الهلاك وإلى المصير السيئ. فيقال: "تعب توّزّرني؟ على معنى تريد الإيقاع بي وهلاكي في السّجن؟
- ٦٦- الأكل هنا استعارة تونسيّة تعني الرّشوة.
- ٦٧- يحصر بعض المساجين على ذكر أسماء القضاة ولكنني أتجنّب دائما إدراج أيّ اسم ضمن بحثي هذا، إذ قد يكون الدافع ردّة فعل على حكم يراه السّجين غير منصف. وبكلّ الصّور فإنّ الأسماء لا تفيد في تطوير إشكالية البحث.
- ٦٨- توافقها أحكام سجنية قصيرة. أمّا الوزارة، بلغة المساجين، فأحكامها طويلة.
- ٦٩- هذا الجدول صيغ من قبل بعض المساجين القدامى والعائدين. ولم يتم تغيير أيّ شيء ممّا ذكره إلا الصياغة.
- ٧٠- وقد يكون هذا ما قصده إحدى السّجينات حين رأت في نفسها كفاءة تفوق المحامي.
- ٧١- عبد الرحمان ابن خلدون، المقدّمة، الجزء الأول، تونس، الدار التونسية للنشر - المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، ١٩٨٤، ص. ٣٤٨.
- 72- Nietzsche, La volonté de puissance, op.cit., p. 97
- ٧٣- علي بن محمد الشريف الجرجاني، كتاب التعريفات، غوستاف فلوغل، تحقيق ليبزغ، بيروت، لبنان، (ب. ت)، ص. ١٥٢